جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة بعنوان

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية من سنة 2011 إلى سنة 2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص : علاقات دولية

من إعداد الطالب :

قرباص ناصر

إشراف الأستاذ :

د.خليفي رابح

لجنة المناقشة

أ.د.لزهر عبدالعزيز.....رئيسا

د.خليفي رابح .....مشرفا ومقررا

أ.بن اسماعيل زكرياء .....مناقشا

الموسم الجامعية : 2021-2022

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة بعنوان

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية من سنة 2011 إلى سنة 2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص : علاقات دولية

من إعداد الطالب :

قرباص ناصر

إشراف الأستاذ :

د.خليفي رابح

لجنة المناقشة

أ.د.لزهر عبدالعزيز.....رئيسا

د.خليفي رابح .....مشرفا ومقررا

أ.بن اسماعيل زكرياء .....مناقشا

الموسم الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "خليفي رابح" على توجيهاته وإرشاداته

– كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى اساتذتي الذين ساعدوني طوال فترة إنجاز المذكرة وإلى كافة عمال مكتبة العلوم القانونية والسياسية الذين لم يبخلوا علي بأي جهد في تقديم يد المساعدة، وإلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية " جامعة عمار ثليجي " عامة وإلى الذين ساعدوني طوال مشواري الدراسي خاصة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم وبعد

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي العلمية بمذكرة

ثمرة الجهد بفضل الله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من دمعت عيناي عليهما وخشع قلبي

على فراقهما حزنت إلى أبي وأمي فيارب ارحمهما كما ربياني صغيرا

أهدي هذا العمل إلى زوجتي رفيقة دربي وسر نجاحي وإلى اولادي إلياس

وإسلام ونوح وخديجة وإلى عائلتي وعائلة زوجتي

إلى أصدقائي الذين يروننني دائما مثالا للتحدي

وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني حرفا في حياتي الدراسية

وأدعوا الله بهذا أن يكف الظلم عن المظلومين

وأن ينصر اخواننا المجاهدين في فلسطين وأن يرد

الأقصى لنا ردا جميلا

آميـــــن

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
الملخص	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وبيئتها الإقليمية – مقاربة مفاهيمية –	
المبحث الأول : مفهوم الإستراتيجية الأمنية	10
المطلب الأول: تعريف الأمن	10
المطلب الثاني : مستويات الأمن	12
المطلب الثالث : مفهوم الإستراتيجية	16
المبحث الثاني : البيئة الإقليمية الجزائرية	26
المطلب الأول : الفضاء المغربي	26
المطلب الثاني : الساحل الإفريقي	28
الفصل الثاني : التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري بعد سنة 2011	
المبحث الأول: التحولات الإقليمية من الناحية الشرقية في المدرك الإستراتيجي الجزائري	31
المطلب الثاني : الأزمة في تونس وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري	31
المطلب الثالث : الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري	36

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية على الحدود المغربية والمالية في المدرك الإستراتيجي الجزائري	43
المطلب الأول : تطورات الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري	43
المطلب الثاني : أزمة الجزائر المغرب جذورها، تطوراتها وتداعياتها المحتملة	51
الفصل الثالث : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات المختلفة	
المبحث الأول :الإستراتيجية الأمنية الجزائرية	56
المطلب الأول : ركائز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية	56
المطلب الثاني : أسس الإستراتيجية العسكرية الجزائرية	59
المطلب الثالث : الدفاع الوطني من منظور العقيدة العسكرية الجزائرية	62
المبحث الثاني : السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة	67
المطلب الأول : مكافحة الإرهاب	67
المطلب الثاني : تقييم دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية	72
المطلب الثالث : الرهانات الإستراتيجية للدفاع الوطني الجزائري	74
خاتمة	78
قائمة المراجع	

الملخص

ملخص الدراسة :

تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، من خلال التركيز على أهم التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية للجزائر ، وكيفية صياغة استراتيجيتها الأمنية ، بما يحقق أمنها الوطني في إمتداداته الإقليمية ، وأبعاده ومستويات المختلفة .

وبعد دراسة تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، من خلال عرض محددات ومضامين الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، وأهم التحولات الحاصلة في البيئة الأمنية الجزائرية وكيفية استجابة استراتيجيتها الأمنية للتهديدات والتحديات المطروحة ، تبين نتائج الدراسة أن البيئة الإقليمية الجزائرية تفرز مجموعة من التحولات الجيواستراتيجية التي أثرت على استراتيجيتها الأمنية ، ومن أبرز هذه التحولات ثورات الربيع العربي ، وإنهيار الأنظمة الأمنية في دول الجوار الجزائري .

Abstract :

This study aims at addressing the impacts of regional environmental changes on the Algerian security strategy. It examines how the key regional changes are actually formulating Algeria’s security strategy and the way it is working on to achieve national security.

The key findings of this study are about the way rapidly changing regional strategic environment is triggering many strategic shifts in Algerian side, generating progressively an urgent need to review the whole military doctrine .So , this study accentuates how arab Spring revolutions , the collapse of security systems in Algeria’s neighboring countries .

مقدمة

مقدمة

تشهد البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر عدة تحولات وتغيرات في الآونة الأخيرة، وهو ما كان له انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري على عدة أصعدة ومجالات، بحيث أن هذه التحولات الإقليمية لم تكن على الصعيد العسكري المباشر فحسب، وهو ما يفرض إعادة النظر في المقاربات والاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمواجهة التهديدات الأمنية.

وأفرزت الانتفاضات العربية أو ما يعرف بـ "الربيع العربي" بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة الحدود الجزائرية مع ليبيا، فالأزمة الليبية كان لهذا انعكاسات على البيئة الأمنية للجزائر بإفرازها لوضع أمني هش وانكشافات أمنية على الحدود ناهيك عن تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا وانتشار تجارة السلاح وتهريبه عبر الحدود، كذلك فإن الأزمة في تونس ألقت بظلالها على الجزائر خاصة في ظل تنامي النشاط الإرهابي مع الحدود الجزائرية – التونسية.

كما أن تعقد الأزمة الأمنية في الساحل في السنوات الأخيرة أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة بعد الانقلاب العسكري ومحاولة انفصال الشمال من طرف الأزواد، وما تلاه من التدخل العسكري الفرنسي المباشر، وهو ما أفرز بيئة أمنية هشة وغير مستقرة على الحدود الجنوبية–الشرقية للجزائر، من نشاطات إرهابية وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة والذي مس الجزائر بالاعتداء على المنشأة النفطية بتقنتورين ناهيك عن نشاط الجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات...الخ.

وبناء على هذه الأزمات والتحديات الأمنية وجدت الجزائر نفسها أمام إنكشافات أمنية على جميع حدودها وهو وضع غير سابق وله تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده ومستوياته.

1- أهمية الموضوع :

يكتسب موضوع تحولات البيئة الإقليمة وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية أهمية كبيرة ، فهو مرتبط بأحد أهم المواضيع في الدراسات الإستراتيجية ، التي توفر القدرة على فحص قضايا الدفاع والأمن التي تتحدى الدول، وتكمن أهمية الدراسات الأمنية في فهم وتفسير العلاقات الدولية والسياسة العالمية المعاصرة، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية المختلفة، وعولمة المخاطر والتهديدات، ناهيك عن محاولة تقديم الحلول العلمية والعملية لمظاهر اللاأمن اللااستقرار في العالم، واحتواء التهديدات وادارة المخاطر الأمنية وبناء استراتيجيات استباقية لمنع حدوث أو تطور التهديدات والمخاطر الأمنية المختلفة.

يعالج موضوع الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه تحولات البيئة الإقليمية معرفة الأخطار والتحديات ودراسة التهديدات والمخاطر المتأتية من البيئة الإقليمية التي تهدد أمن واستقرار الجزائر خاصة في ضل التحولات والتغيرات التي تشهدها دول الجوار الشرقية (ليبيا وتونس) وتنامي الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع الأزمة المالية الراهنة بعد التدخل الفرنسي ، ويضاف إلى ذلك تنامي التهديدات اللاتماثلية في البيئة الإقليمية للجزائر من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وتجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات...الخ.

2- أهداف الدراسة:

للدراسة جملة من الأهداف يمكن تلخيصها كالتالي :

- استكشاف أهم التهديدات الجديدة في البيئة الإقليمية للجزائر ، ودرجة خطورتها على الأمن الوطني .

- الوصول إلى تبيان مدى تأثير التحولات الحاصلة في البيئة الإقليمية على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية .

– إبراز أهمية وضرورة تطوير الفكر الاستراتيجي جزائري يوفر صور واسعة للبيئة الأمنية ، ويتيح لنا الإستعداد بشكل أفضل للمخاطر المحتملة والتهديدات المستقبلية.

3– أسباب اختيار الموضوع :

موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية يطرح العديد من الإشكاليات التي تدفع أي باحث لمحاولة الإجابة عنها، وقد كان وراء إختيار الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية :

أ– الأسباب الموضوعية :

- يندرج موضوع بحثنا الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ضمن تخصصنا البحثي ؛
- حداثة الموضوع وارتباطه بالواقع ، فالبيئة الإستراتيجية للجزائر تشهد وضع مضطرب يحتاج إلى دراسة وفهم أبعاده بغية كشف مآلاته، وبلورة استراتيجية أمنية مناسبة لمجابهته من طرف صانع القرار الجزائري.
- محاول تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في الجزائر الآخذة في التعقد والتشابك – بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة – من خلال الإستعانة بالمقاربات النظرية المختلفة .
- محاولة التطرق لموضوع جديد يمكن من خلاله تقديم إضافة في الدراسة الإستراتيجية الامنية الجزائرية ، لاسيما في ظل الإفتقار الشديد في المراجع في هذا المجال ، ومحاولة دحض مختلف الشكوك حول وجود عقيدة عسكرية جزائرية .

ب– الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع والتعمق في مستجدات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية خاصة الدفاعي والعسكري والأحداث المعاصرة.

- مساهمة متواضعة في المجالين العلمي والعملي.

3- تحديد مشكلة الدراسة :

في ظل التحولات والتغيرات التي تعرفها البيئة الإقليمية للجزائر، من تنامي مطرد للتهديدات الأمنية بمختلف أنواعها التقليدية وغير التقليدية(اللاتماثلية)، أصبحت الجزائر تعاني من عدة إنكشافات أمنية متأثرة بعوامل اللااستقرار الإقليمي سواء من دول الجوار أو دول الساحل الإفريقي.

وعليه فإن الإشكالية المطروحة بهذا الصدد هي:

ما مدى تأثر الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بالتحولات والتغيرات والحركيات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية؟.

ويمكن طرح أسئلة فرعية مكملة منها:

- ما هي أهم التهديدات والتحديات الأمنية للجزائر المتأتية من البيئة الإقليمية؟؛
- مامدى تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع التغيرات والتحولات التي تشهدها البيئة الأمنية؟؛
- كيف تؤثر الحركيات الأمنية في دول الجوار والساحل الإفريقي على أمن واستقرار الجزائر؟؛
- ما هي استراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية؟.

فرضيات البحث :

1– كلما زادت حدة اللااستقرار السياسي واللاأمن في البيئة الإقليمية للدول، كلما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية خطيرة مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري.

2– كلما انطلقت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من مقاربة شاملة متعدد المستويات في مجابهة التحديات المتأتية من البيئة الإقليمية ، كلما كانت الإستجابة أكثر نجاعة .

3– كلما زادت حدة التهديدات في البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر ، كلما أدى ذلك إلى انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري .

04– حدود الدراسة :

ضبطت الحدود المكانية والزمانية للدراسة كالتالي :

أ– الحدود المكانية : يتحدد مجال الدراسة مكانيا كما هو مبينفي عنوان الدراسة بالجزائر والبيئة الإقليمية المحيطة بها ، والمقصود هنا دول الجوار التي تشكل جزءا من عدة أقاليم فرعية تنتمي لها الجزائر .

ب– الحدود الزمانية : رغم عدم ذكر الإطار الزماني في عنوان الدراسة إلا أنها تنحصر ضمنيا في التحولات البيئة الإقليمية بداية من سنة 2011 وهو تاريخ بداية التحولات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة العربية إلة غاية سنة 2022 وهو تاريخ انجاز هذه الدراسة.

ج– الحدود الموضوعية : تهتم هذه الدراسة بالتحديات التي ترفعها التحولات الجيواستراتيجية في البيئة الإقليمية للجزائر .

05– مناهج وأدوات الدراسة :

خلال الد راسة تم الإعتماد على أدوات منهجية من بينها:

– المنهج الوصفي : الذي يقوم على تفسير وضع الجزائر، وتحديد أهم التهديدات وسبل مواجهتها، إضافة إلى وصف العلاقة ما بين الأمن والتهديد الأمني، بجمع البيانات الوصفية حول واقع هذه التهديدات، حيث تم التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية مثل مفهومي الأمن والتهديد الأمني.

– منهج دراسة حالة : من خلال إعتماد الجزائر كنموذج للد راسة قصد توضيح مدى أثر التهديدات الأمنية على الجزائر في مختلف المجالات و كيفية التعامل مع هذه التهديدات، كما تمت الإستعانة بأدوات وتقنيات البحث العلمي مثل تقنية تحليل المضمون والبيانات الإحصائية.

– المنهج التاريخي :قصد سرد بعض الوقائع و الأحداث التاريخية التي عرفتها الجزائر، أو كان لها تأثير على هذه الأخيرة من خلال وضع هذه الأحداث و الوقائع في إطارها الزمني و تحليل طبيعتها ، و مدى تأثيرها في مسار السياسة الجزائرية على المستويين الداخلي و الخارجي.

06– الدراسات السابقة :

1– مقال لبرابح حمزة بعنوان : " **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللامتماثلة في منطقة الساحل الإفريقي** "، تاريخ النشر : 2017/04/22 ، سعي الجزائر في إطار مقاربتها الامنية في منطقة

الساحل الإفريقي تغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية في التغلب على التهديدات الأمنية .

2- كتاب للكاتب بوحنية قوي بعنوان: " **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة ، من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن** " ، تم اصداره سنة 2017، تناول فيه الباحث منطق التعاطي الأمني الجزائري مع بيئة التهديدات الإقليمية من مدخلي الضبط العملياتي والرقابة الحدودية ، كما تطرق فيه إلى التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مبرزا وسائط تكيف ومسالك تصدي العقيدة الأمنية الجزائرية للتهديدات الدولية الجديدة في ظل هواجس الأمن والإستقرار في المنطقة المغاربية .

3- دراسة للباحث سليم بوسكين بعنوان " **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري**"، حيث تناول مفهوم الأمن الوطني وتطوره والتحولات السياسية في المنطقة العربية والإشكالية الأمنية في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري ثم مبرزا العقيدة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الاقليمية .

4- دراسة للباحثة فيروز مزياني بعنوان " **تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت سنة 2021، فتناولت مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ورصد أهم التحولات الحاصلة في البيئة الإقليمية للجزائر ثم التطرق إلى التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري من تحولات سياسية وأمنية في المنطقة العربية والساحل الإفريقي وانعكاساته على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ،واستعراض استراتيجيات الدفاع الوطني تجاه التهديدات المختلفة من خلال التطرق إلى العقيدة العسكرية الجزائرية وسلوكها الإستراتيجي ضد التهديدات المختلفة .

07– صعوبات الدراسة :

تتمثل صعوبات الدراسة أساسا في نقص المراجع المحكمة في موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، إضافة إلى نقص المعلومات والإحصائيات الرسمية والصعوبات الكامنة في رصد الظاهرة ودراستها والإحاطة بالتغيرات الممكن حدوثها وقياسها حول مايتعلق بالجانب العسكري بشكل عام ومنظومة الدفاع الوطني الجزائري بشكل خاص .

08– تقسيمات الدراسة :

إن هذه الدراسة تدرس الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التحولات البيئية الإقليمية و لغرض بلوغ بهذه الدراسة إلى مصاف الد راسات العلمية للإجابة على هذه التساؤلات قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية ، حيث تناولت في الفصل الأول الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وبيئتها الإقليمية – مقاربة مفاهيمية– ، ويتضمن مبحثين جاء الأول بعنوان مفهوم الإستراتيجية الأمنية والمبحث الثاني بعنوان البيئة الإقليمية الجزائرية.

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى التحولات الإقليمية في المدرك الاستراتيجي الجزائري ، فدرس الفصل التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية ودول الجوار وانعكاساته على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية .

ثم في الفصل الثالث درسنا في المبحث الأول الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة.

الفصل الأول

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وبيئتها الإقليمية

-مقاربة مفاهيمية -

المبحث الأول :مفهوم الإستراتيجية الأمنية

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة ، وصانعي السياسة الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء و الاستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية و الداخلية على حد سواء وتأكيدا على ذلك احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول ، التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا ما،ويتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية،وأخرى علاجية، وهي تبتغي من ورائه تغيير ما أطلق عليه أرنو لد الفرز" Arnold wolfers أهداف البيئة[1] ."

المطلب الأول: تعريف الأمن

ويعتبر الأمن أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى ويمكن أن نرجع حالة الغموض و التضارب في تحديد تعريف موحد له إلى سببين وهما:

– غياب أرضية و توجه مشترك في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة الاختلاف و اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان ، و المتغيرات المكونة له ، وأيضا المصادر المهددة للأمن ، واشكال تحقيقه.

– التواتر النظري الذي طبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما، و في حقل الدراسات الأمنية خصوصا، كأحد فروع دراسات العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار يعترف الباحث الأكاديمي" Jaques Roche" احتواء الأمن مفهوما واحد و ثابتا ، ويرجع هذا الى أسباب ثلاثة:

[1] سليمان عبد الله الحربي ،" **مفهوم الامن : مستوياته و صيغه و تمديد اته** - دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" المجلة الدولية للعلوم السياسية(العدد 11 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية جويلية) 2002 ، ص 9.

– لا يمكن إعتبار الدولة الضامن الوحيد للأمن؛

– طبيعة التهديدات تختلف باختلاف المنطقة ؛

– ينظر للأمن من خلال أبعاده السياسية الاقتصادية ، البيئية ، الثقافية و النفسية و الاجتماعية والمخاطر.[1]

التعاريف المختلفة للأمن

قدم الباحثون مجموعة من التعاريف التي تناولت مصطلح الأمن ، من خلال الابعاد والدلالات التي يأخذها هذا المفهوم. وفي السياق نفسه ذهب باري بوزان احد ابرز المتخصصين في الدراسات الأمنية في تعريفه بأنه :"العمل على التحرر من التهديد"،وفي سياق النظام الدولي فان الأمن هو قدرة الدول و المجتمعات.

"الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" ، في حين يذهب الى تعريف الامن القومي بالقول: "أنه قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتهما الوظيفية ".[2]

ويعرف أرنولد وولفرز"Arnold Wolfers " في تعريفه للأمن:

"أنه في جانبه الموضوعي يعني غياب اية ذات تجاه قيم مكتسبة ، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من ان يتم المساس بأي من هذه القيم".[1]

[1] عبابد شموسة ،**الإستراتيجية الأمنية الجزائرية مشتركة في مكافحة الإرهاب** ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ، 2020/2019.

[2] عمار بن سلطان ، **كيفية حل المشاكل الدولية و كيفية تنظيم المجتمع الدولي مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية** ، الجزائر، اكسيج كوم للد راسات و النشر و التوزيع.2011، ص ص 11-15.

ويتفق هنا مع "باري بوزان" في تعريفه للأمن ، لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي و الذاتي و مسالة القيم ، التي يظل الإشكال مطروحا حولها ، و ماهو موضوع الأمن (الدولة ، المجتمع ، الفرد)؟ و ما هي التهديدات عسكرية و غير العسكرية التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها لضمان بقائها؟.

و يعرف "والتر ليبمانWalter Lippmann " الأمن:" تكون الدولة أمنية عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب و تكون قادرة على حماية تلك المصالح ، وان امن الدولة يجب آن يكون مساويا للقوة العسكرية و الأمن العسكري إضافة إلى إمكانية الهجوم المسلح و التغلب عليه".

يركز"والتر ليبمان" في تعريفه للأمن على البعد العسكري الذي يتمثل في حماية المصالح المشروعة للدولة من خلال تعزيز القدرة ، والقوة العسكرية، والعمل على تنميتها بما توافق المصلحة الوطنية و يشير تعريف"هنري كسنجرHenry Kissinger "إلى الضرورة استخدام عناصر القوة المختلفة وليس العسكرية فقط: "الأمن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء و هو مدفع البعض بالقول أن هذا التعريف يعني ترجمة لعبارة الغاية تبرر الوسيلة".

وعرفه "روبرت مكنمارRobert McNamara" يعني التطور و التنمية ، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو السياسية ، في ظل حماية مضمونة ،إن الأمن الحقيقي الدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي لها قدرات، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر

[1] امحند برقوق "دراسة الأمن الدولي : مقاربة نظرية : محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة اولى ماجستير في مقياس العلاقات الإستراتيجية و جيوبوليتيكية تخصص العلاقات الدولية و الأمن الدولي كلية الحقوق و العلوم السياسية وهران 20 آفريل 2010.

أو المستقبل" من خلال هذا التعريف يتضح أن الأمن اتسم بنظرة شمولية ، حيث أكد على ضرورة التنمية التي تشمل في مضامينها الكثيرة جميع القطاعات و المجالات.[1]

المطلب الثاني : مستويات الأمن

للأمن أربعة مستويات نذكرها فيما يلي:

1– الأمن الفردي: و يقصد به تحقيق الطمأنينة و السكينة للفرد بإعتباره إنسانا، و ذلك بضمان سلامته مف كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو ماله ، فالأصل أن يتمتع كل إنسان بعدم نقصان حقوقه التي هي من مسؤولية الدولة و شأنها الداخلي مع مواطنيها، و أن تحقيق الأمن لجموع الشعب كأفراد و جماعات هو تحقيق للأمن الداخلي للدولة نفسها في الحالات العادية إلا أن المنظمات العالمية والمؤسسات غير الحكومية صاغت هذا الأمن في مواثيقيا باسم حقوق الإنسان، و هو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات من إنتهاك أمن المواطف من قبل الدولة ومؤسساتها الأمنية و إنعكاسات ذلك على أمن الدولة وأمن المجتمع والأمن الإنساني لاحقا.[2]

2– الأمن الوطني القومي: و يقصد بو ضمان تأمين الدولة من الداخل مع القدرة على دفع التهديد الخارجي وصولا لتحقيق حياة آمنة في إطار حدود الدولة و إلتزاماتها السياسية، و يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن، و الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا و خارجيا و تنتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه.

[1] عبابد شموسة، المرجع السابق ، ص 10.

[2] فايز محمد الدويري ، **الأمن الوطني** ، (الأردن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ،2013)، ص 73.

و يعتبر الأمن الوطني هو نفسه الأمن القومي في حالة الدولة الأمة " الدولة الفرنسية– الأمة الفرنسية" ، لكنهما يختلفان في الحالة العربية المقسمة إلى 22 كيانا سياسيا لكل منها نظامه السياسي المستقل ، الذي يسعى إلى تأمين مصالحه الحيوية و لو على حساب الأمن القومي العربي أحيانا ، يضاف إلى ذلك عمليات الإقتطاع التي تعرضت لها و تتعرض لها أطراف الأرض العربية مثل فلسطين و جنوب السودان، في حالة الأمة العربية يضاف إلى هذه المستويات مستوى الأمن القومي العربي و الذي يتكون من مجموع أمن الدول العربية و أن تعاد صياغة أولويات الأمن الوطني لأي دولة عربية لتكون منسجمة مع أولويات و تحديات الأمن القومي العربي و ليس على حسابه.[1]

3– الأمن دون الإقليمي والإقليمي :

– الأمن دون الإقليمي : يعنى هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن لعدد محدد من الدول في إطار مصلحة مشتركة سواء أكان من خلال ترتيبات أمنية فقط أم تنظيم كامل و مثال ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الذي أنشئ في أعقاب حرب الخليج الأولى لمواجهة أخطار هذه الحرب العسكرية والإقتصادية و السياسية، لتحقيق المصالح المشتركة بين أعضاء هذه المنظمة، و يلاحظ أن جميع دوله أعضاء في تنظيم أوسع هو جامعة الدول العربية. و يرى بعض الدارسين أن المنظمات دون الإقليمية المتفرعة من تنظيم إقليمي أوسع تتيح خصوصية لأعضائها لتحقيق رؤى أمنية خاصة بها من دون أن تتعارض مع أمن التجمع الأكبر.[2]

[1] فايز محمد الدويري، المرجع السابق ، ص 74.

[2] مسكين أحمد ، **دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011** ، مذكلاة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص : ساسات عامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي ، 2019/2018.

– الأمن الإقليمي:

يعبر هذا المستوى عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تسعى هذه الدول لتنسيق كافة قدراتها و قواها لتحقيق إستقرارها في محيط الإقليم بما يضمن ردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، و قد إنتشر إستخدام هذا المصطلح بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، فظهرت تنظيمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية الإتحاد الأوروبي.

و إذا كان عدد من الخبراء و الباحثين أجازوا التنظيم دون الإقليمي في إطار التنظيم الإقليمي الأكبر على أساس أن تحقيق الأمن الأصغر يساعد في بناء الأمن الأكبر فإن عدد آخر يعتبر التنظيمات دون الإقليمية مغرقة في الخصوصية، مفضلة أمنها دون الإقليمي على الأمن الإقليمي، و هو ما يحرم التنظيم . الإقليمي من قواه و قدراته الكاملة و يضعفه أحيانا.[1]

4– الأمن الدولي

تقوم نظرية الأمن الدولي على فكرة مفادها أن أي إعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد إعتداء على الجماعة الدولية ككل، و بالتالي فإن مسؤولية رد هذا العدوان أو ردعه لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها، و إنما هي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية كلها، و إنطلاقا من هذه الرؤية و تأسيسا عليها، قرر المجتمع الدولي لأول مرة في تاريخ البشرية و بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى إنشاء هيئة دولية تقيم نظاما للأمن الجماعي يتضمن: مباديء و قواعد متفق عليها و يجب إحترامها من جانب كافة

[1] مسكين أحمد ، المرجع السابق ، ص 12

الدول و آليات ووسائل لمعاونة هذه الدول على حل النزاعات بينها بالطرق السليمة و أجهزة مسؤولة و مزودة بكل ما يمكنها من ردع العدوان أو الرد الجماعي عليه و قمعه حال وقوعه[1].

و سميت هذه الهيئة عصبة الأمم غير أن إندلاع الحرب العالمية الثانية بعد أقل من عشرين سنة على قيامها لـ يكن سوى دليل على فشلها. و لم يفقد إندلاع هذه الحرب قادة و مفكري العالم ثقتهم في أهمية و ضرورة التنظيم الدولي ، أو يضعف إيمانهم بجدوى نظرية الأمن الجماعي، فأنشئت هيئة دولية جديدة تتلافى عيوب عصبة الأمم و تكون أكثر تأهيلا لتأسيس نظام للأمن الجماعي أكثر كفاءة و قدرة فهم صياغة و إقرار مشروع النظام الأساسي لهيئة الأمم المتحدة من قبل الدول الثلاث الكبرى المتحالفة و المنتصرة في الحرب العالمية الثانية " الولايات المتحدة الإمريكية – بريطانيا – الإتحاد السوفياتي"، قبل أن تعرضه على الدول التي إجتمعت في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 ، و قد وافقت فيما بينها و بمحض إرادتها على أن تضم إليها فرنسا و الصين اللتان حضيتا هما الأخريتان بحق الفيتو.

و يطلق كذللك مفهوم الأمن القومي على أمن الدولة و أمن مجموعة دول من دون تفرقة بينما تفضل دول أخرى الفصل بين المسميين، فهي تخص بالأمن الوطني مفهوما لأمن الدولة نفسها و إجراءاتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في حدود ما تسمح به قدراتها ، بينما تعني بالأمن القومي أمن مجموعة من الدول ذات مصلحة مشتركة ، و ما تنفذه من معاهدات و تنظيمات لحماية مصالحها المشتركة. و يرى بعض المتخصصين في الكتابات الأمنية أن تلك التفرقة أسلوب غير دقيق لأن مفهوم الدولة للأمن القومي لا يتعلق بعدد الدول المشاركة في الترتيبات الأمنية، و لكنه يتعلق أساسا بالأبعاد الأمنية المختلفة. و يمكن القول إن التحديد الدقيق للمفاهيم اللفظية المختلفة لوصف الأمن يتأتى من توضيح المستوى الذي يتعامل معه فيكون

[1] فايز محمد الدويري، المرجع السابق ، ص 75.

الأمن الوطني هو المستوى الثاني من الدرجة الأدنى و هو ما يخص دولة بعينها من ترتيبات لأمنها يعلوه الأمن دون الإقليمي، ثم يكون المستوى التالي علوا هو الأمن الإقليمي عندما يشمل كل دول إقليم معين أو أمن قومي عندما يشمل كل دول قومية بذاتها مع ضرورة التفريق بين مفهومي الإقليمي و القومي.[1]

المطلب الثالث : مفهوم الإستراتيجية

في هذا المطلب سوف نتطرق لمفهوم الإستراتيجية ومقوماتها ومتطلباتهما وخصائصها.

الفرع الأول : تعريف الإستراتيجية

تعني التخطيط أو خطط بصفة عامة ، وهي مصطلح عسكري بالأساس وتعني العمليات عقب نشوب الحرب وهي في نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب .

لغة : بالنقل الحرفي للكلمة الانجليزية "strategy " وهي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد ، اعتمادا على التخطيط والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير.

أصل الكلمة: مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذة من الكلمة الإغريقية ، start strategod وتعني الجيش أو الحشود العسكرية ، وتعني إدارة وقيادة الحروب.[2]

[1] مسكين أحمد ، المرجع السابق ، ص 14.

[2] مجدي إبراهيم، **الإستراتيجية العسكرية. المبادئ و المقومات**، دمشق ، دار العلوم للنشر الجزء 12005، ص 81

أولا : نشأة مفهوم الإستراتيجية

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان واكبت مسيرته على هذه الأرض وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل وظهرت بواكير الملفات في هذا المجال قبل 22 قرن على يد بعض العسكريين الصينيين ومؤلفين إغريق ورومان وعرب وأوروبيين ، تناولت جميعها بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية والتفصيلية للحرب ، مما نشأ عنه ظهور فرع جديد من فروع المعرفة الإنسانية والتفصيلية للحرب.[1]

ثانيا : مبادئ الإستراتيجية

حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الإستراتيجية العامة ، فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريف الإستراتيجية ذاتها،والسبب الرئيسي في ذالك الاختلاف هو أن الإستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم جلية السمات ولكنها كما يقال يوفر لكل موقف إستراتيجية تلاؤمه ولكل دولة إستراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائبا في زمان أو مكان معين فالإستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين وظروف العصر وتقنية وغير ذالك من العوامل ، بالنسبة للينين وستالين فقد حددا مبادئ رئيسية هي:

- تلاءم معنوي بين الجيش والشعب في حرب شاملة؛
- أهمية حاسمة؛
- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدا بالعمل العنيف.[2]

[1] عبابد شموسة، المرجع السابق ، ص 21.

[2] حسن علاوي خليفة، **النظرية الإستراتيجية المعاصرة**، دار الحكمة ، 2012، ص 28.

الفرع الثاني : متطلبات ومقومات الإستراتيجية

يقصد بالإستراتيجية هنا ما هو قائم وما هو قادم ، من ظواهر إجرامية فرضتها ظروف العصر ومتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومواجهتها مواجهة متلاحقة وتعقبها تحقيقا للاستقرار الأمني، ويتطلب النجاح الإستراتيجية بمفهومها المتقدم ضرورة توافر متطلبات ومقومات لا غنى عنها في هذا الصدد و بدونها تغدو الإستراتيجية كلمة جوفاء لا صدى لها في الواقع فهنا يلزم التنبيه إلى أن ثمة فارق بين المتطلبات والمقومات فالمتطلبات هي دعائم أو ركائز ثابتة لا تتغير بتغير الظروف والأحوال ، أما المقومات فهي لا تعدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالمرونة لتواكب الظروف التي توجد من وقت لآخر.[1]

أولا : المتطلبات:

تحكم الإستراتيجية دعائم معينة ، تتمثل في مجموعة من الأفكار الأساسية تعتبر منطلقات التحقيق أهداف معينة. و تتمثل هذه المتطلبات في:

أ– مبدأ العلمية : بمعنى الاستناد دائما إلى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات ودراسة الخطط السابقة والاستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة الجريمة.

هذا المبدأ فرضته بالمقابل السمة العلمية التي غدت ملازمة للجريمة الحديثة ، فعالم الجريمة يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل التطور المذهل للجريمة الحديثة ، ومراحل تطورها المذهل ، فالجريمة العصرية التي شاع وقوعها منذ أوائل الستينات من هذا القرن بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق ، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الجنائي.

[1] عبابد شموسة، المرجع السابق ، ص 22.

والجدير بالذكر هنا إن مبدأ العلمية ينبغي أن يسير بالتوازي مع الصبغة العلمية للجريمة إذن فالمواجهات يتعين أن تكون علمية تقوم على التخطيط العلمي.

ب– مبدأ مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ: يقصد أولا بمركزية التخطيط ذالك التخطيط المركزي الذي يتيح منهجا متكاملا من الناحية العلمية ، وفي هذا الصدد فإن التخطيط المركزي يكفل إيجاد التوازن والتنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة وكذلك يحقق التنسيق عند التنفيذ ، كما أن التخطيط المركزي يمكن من مواجهة المشاكل العامة التي لا تدخل في نطاق عمل معين أو جهاز معين.

إلى جانب مبدأ مركزية التخطيط يوجد مبدأ آخر يقوم على لا مركزية التنفيذ ، بمعنى أن تلقي مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعه وقدر اختصاصه.[1]

ج– مبدأ الإلزامية والمرونة : ويعني مبدأ الإلزامية أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب اعتمادها وابلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة ، والعمل على مكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة اعتمادا على الدراسات التنبؤية ، ومدى قابلية مواجهة أية مشاكل عند التنفيذ.

أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة ، بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة. فمن المسلم به أن حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في اختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار ، بل يتعين أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وينبغي أن يطور التخطيط بحيث يناسب حاجة المجتمع وقدراته في ظل ما يجد من ظروف.

[1] عبابد شموسة، المرجع السابق ، ص 23.

د– مبدأ الواقعية : يقصد بهذا المبدأ مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها ، أما الشق الأول من المبدأ والذي يمثل في مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع فإن تقدير هذه الملائمة من إطلاقات القيادة وتخضع تحض ترخيصها بلا معقب عليها في ذلك ، إلا إذا شاب تقدير ها خطر مؤثر.

و– **مبدأ المشاركة** : يعني ذالك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عارضا تلجأ إليه في ظروف معينة فقط ، بل له صفة الاستمرارية بإعداد السابق والتطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق واعادة التقييم كذالك[1].

ثانيا : مقومات الإستراتيجية

بادئ الرأي أن الإستراتيجية تعتبر في حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بالضرورة الالتزام بها والعمل على مراعاتها والتعرف على ما تحويه من دلالات ، ثم القيام بترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء المطلوب من مهام والمتاح من إمكانات و بالتالي فإن مقومات الإستراتيجية هي:

أ– مقومات بشرية : يقصد بما هنا رجال الأمن بحسبانه هو محور الإستراتيجية وركيز كما ، قالوظيفة الأمنية تتسم بالأهمية وتأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة متشبعة ومتعددة ، بل أيضا بالنظر إلى ظروف أداء رجل الأمن لوظيفته في الاتجاهات المختلفة المتصلة بعمله إلا أننا نعني هنا بالعنصر البشري المنوط به تنفيذ الإستراتيجية بتبعاتها ومسؤولياتهما وما يتطلب ذالك بالضرورة من توجيه.

[1] زكي زكى حسن زيدان، **الاستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الأمن للدولة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي** ،دار الكتاب القانوني ، طنطا، 2، ص 10.

ب– مقومات مادية : ويقصد بها الوسائل والإمكانات العملية الحديثة ، التي تمكن رجال الأمن من أداء دوره بفاعلية وتلك المقومات لا تقع تحت حصر ، بل أنها تتباين من قطاع إلى آخر والشيء الهام الذي يجب إبرازه هنا هو أن دور الشرطة يجب أن يمتد إلى أبعد من مجرد المجهود الوقائي أو العلاجي ذالك أن التحديات المستقبل تتطلب قدرا كبيرا من القدرات الفنية من توفير كل ما يتصل بجوانب الحضارة الآلية والميكانيكية ، وفي إطار ما يمكن أن يعنينا من إنجازات تكنولوجية نجد أربعة مجالات هامة النقل و المواصلات ، الأسلحة ، وسائل الاتصال ، الأجهزة الإلكترونية.

ج– مقومات تنظيمية : تعني المقومات التنظيمية ضرورة وحدة القيادة لمتابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية ، الأمر الذي يحقق بالتالي وحدة الأوامر والتعليمات لكافة الأجهزة ، وعلى العكس إذا تعددت القيادة في صدد أمر معين ، فيؤدي ذالك إلى تعدد القرارات والأوامر أو التعليمات الأمر الذي قد يقضي إلى تضارب تلك القرارات وتنعكس بآثارها على أداء رجل الأمن.

د– مقومات تشريعية : ونقصد بها القوانين والأنظمة سواء تلك التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن أو التي تتعلق بأداء عملها. وفي خصوص التشريعات التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن، فهي قانون قوات الأمن العام أو قانون الشرطة ، تقوم على ترتيب الأوضاع الوظيفية بمختلف مظاهرها ، التعيين ، الترقية ، النقل ، التأديب وغيرها إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين في أجهزة الأمن ، سواء كانوا في الخدمة أو بعد انتهاء خدمتهم[1].

[1] حسن علاوي خليفة، المرجع السابق ، ص 30.

الفرع الثالث :خصائص الإستراتيجية

الإستراتيجية هي التي تربط بين السياسة وعناصر القوة في التأثير الإستراتيجي ، والحقيقة أن مصطلح الإستراتيجية عندما يستخدم في خطاب أو ممارسة سياسية يعني بالضرورة وجود مجموعة من المصالح الحيوية للدولة ، لذلك توجه الإستراتيجية من أجل تحقيق الأهداف بشكل محدد ودقيق ، أو خلق التأثيرات المطلوبة في البيئة الإستراتيجيية ، وبناءا على ذلك يمكن تحديد خصائص الإستراتيجية في مجموعة من النقاط :

1- الإستراتيجية تمثل جسرا بين الأهداف السياسية والقوة العسكرية وفق نظرية 'كولن جراي' ، حيث أنها تربط علم السياسة بالعلم العسكري من خلال التوسط بينهما بمجموعة من الأفكار والمذاهب وفن العمليات والتكتيكات التي توجه السلوك الإستراتيجي .

2- يصف ليدل هارت الإستراتيجية بأنها فن وعمل ، أي أنها لاتحتاج إلى عاملين لتنفيذها وإنما أيضا تحتاج لما أسماه كلاوزوفيتز بالعبقرية العسكرية والنباهة أو اللمحة الخاطفة ، تتجسد الإستراتيجية كفن من خلال مطابقة الحقائق الفعلية للبيئة الإستراتيجية مع الإستجابة الفعالة في التعامل مع ظروفها ومستجداتها والرد على التحديات والتهديدات ، وبالنهاية تحقيق أهداف السياسة وبأقل التكاليف .

3- ترسم الإستراتيجية الوضع الذي يجب أن تسير عليه العمليات العسكرية ، أو مايجب أن يكون عليه الإعداد والجاهزية للقتال وطريقة الهجوم أو الدفاع .

4– المرجعية الرئيسية للإستراتيجية هي الأهداف الكبرى التي عادتا مايطلق عليها وصف المصالح الوطنية العليا أو الحيوية ، على اعتبار أن الإستراتيجية هي طريق السياسة نحو انجاز الأهداف المهمة .[1]

5– تبني وتنفذ الإستراتيجية ضمن سياقات معينة وفق تعبير ' جراي' ، تشتق منها أولياتها وتؤثر في مسارها ، وكذلك تتكيف وفق معطياتها ، وكلما كانت الإستراتيجية وثيقة الصلة بالسياقلات المختلفة كانت أقرب النجاح في تحقيق أهدافها ، بمعنى آخر الإستراتيجية وليدة بيئتها تحمل تطلعات المجتمع والدولة وتتفاعل مع التحديات ، وفي نفس الوقت تستجيب للتطلعات .

6– تستهدف الإستراتيجية الأهداف الكلية للدولة ، وبالتالي هي تتطلب النظرة الشاملة والتحليل الكلي للمعطيات ، ومن وراء ذلك وضع الخطوط الكبرى التي يجب أن تتبع في إنجاز الأهداف .

7– ليس السبيل ميسرا ولا متاحا أمام تنفيذ الإستراتيجية بدون ردود أفعال ، أو إحداث تغيرات وعدم توازن ، فهي عبارة عن صخرة ترمى في مياه راكدة تحرك فيها سلسلة من الموجات المائية ، التي يمكن أن تكون إيجابية تعزز أهداف السياسة ، أو سلبية تقوض عمل الإستراتيجية .

8– الرهان الأكبر للإستراتيجية هو تحقيق أو تأمين الأهداف النهائية للسياسة ، في بيئة احتمالية غير مستقرة ومليئة بالمخاوف والتاطورات غير المتوقعة ، فالإستراتيجية الأمنية عملية ديناميكية تتفاعل باستمرار وتتأقلم مع الظروف ووتتقدم إلى الأمام بسرعة في بعض الأحيان ووبطء في أحيان أخرى .

[1] فيروز مزياني ، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة 1 ، 2021/2020.، ص 27.

9- تعمل الإستراتيجية على خلق الإنسجام بين أهداف السياسة الكبرى والمقاربات الملائمة لتحقيق تلك الأهداف ، بالإضافة إلى اقتراح الأدوات المناسبة والأكثر فعالية في ضوء الموارد المتاحة وبالنظر للأوضاع الموضوعية التي تعمل فيها الإستراتيجية ، حيث يحرص المنظرون والمحللون على اقتراح الإستراتيجية التي تكون منسجمة مع الواقع الذي يواجه سياسة الدفاع والإبتعاد عن المثالية .[1]

[1] فيروز مزياني، المرجع السابق ، ص ص 27-28.

المبحث الثاني : البيئة الإقليمية الجزائرية

تعتبر دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي من القواعد المهمة في التحليل الجيوسياسي ، من خلال التركيز على دراسة امتداد الأقاليم وانفتاحها على فضاءات جغرافية طبيعية وبشرية تتأثر بها وتؤثر فيها ومن خلال الدراسة الجيوسياسية للجزائر يمكن استخلاص مايلي :

1 –إمتداد قاري افريقي يتضمن فضائين إقليمين مهمين : الفضاء المغابي والساحل الإفريقي

2– إمتداد وجداني : يتضمن الإنتماء للفضائين العربي والإسلامي .[1]

المطلب الأول : الفضاء المغربي

1– تحديد جيوسياسي للمغرب العربي :

يتكون مصطلح المغرب العربي من شقين :

– المغرب : مصطلح لغوي له دلالة جغرافية ، يقصد به الإتجاه الذي يحدد مغرب الشمس ، كما تدل كلمة "مغرب" في اللغة العربية على "الغرب" كإشارة لمجمل المناطق الواقعة غرب وادي النيل ، أي بتعابير حديثة (ليبيا ، توةنس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا).[2]

[1] منصور لخصاري ، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات** ، ط1، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015، ص 42.

[2] إسماعيل معراف ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 ،ص 127.

– أما لفظ **العربي** : فهو إمتداد لحيز الدول العربية ، وهو مفهوم حضاري أيديولوجي ، ويعتبر المغرب العربي جزءا من الأمة العربية ، وهو الجناح الغربي المقابل للجناح الشرقي (المشرق العربي).[1]

2– الأهمية الجيواستراتيجية للمغرب العربي :

هذا الموقع الجغرافي المتميز أعطى للمنطقة أهمية جيو استراتيجية كبيرة ، حيث يعتبر المغرب العربي محور تلاقي أربع أبعاد جيواستراتيجية هامة ومرتبطة ، بدءا بالبعد الإفريقي جنوبا ، فالبعد المتوسطي وامتدادته الأوروبية شمالا ، والبعد الشرق أوسطي شرقا ، امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا.

وبالنسبة للجزائر ونظرا لموقعها الإستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية ، وبين البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى ، تمثل الجزائر المنطقة المغاربية ، وقد أطلق عليها ولمدة طويلة اسم " المغرب الأوسط ".

إن الثقل التاريخي – السياسي ، الإقتصادي ، الجغرافي والسكاني ، كلها مؤشرات أعطت الشرعية للجزائر لتبوء مكانة الزعيم الإقليمي للمغرب العربي ، وهذا ماعبر عنه 'بالتوازن الطبيعي ' في المغرب العربي ،

بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة ويمنحانها وضعا قياديا إقليميا وحتى دوليا.[2]

[1] صلاح العقاد ، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1971، ص 171.
[2] مزياني فيروز ، المرجع السابق ، ص 52.

المطلب الثاني : الساحل الإفريقي

1– الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي :

تسمية الساحل الإفريقي عربية الأصل ، وتعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الطلسي إلى البحر الأحمر ، فأصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ، ومنطقة السافانا جنويا ، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو ، النيجر ، شمال نيجيريا ، تشاد ، السودان ، حتى أثيوبيا شرقا ، ويغطي منطقة انتقال بين الصحاء والسهوب بها مناخ متقلب يصعب من عمل الإنسان ويجعل من المجاعة وغياب الأمن الغذائي من الخصائص الأساسية لها .

أما التعريف الجيوبوليتيكي الموسع فيشمل قوس الأزمات الممتد من السودان إلى موريتانيا مرورا بالتشاد والنيجر ومالي وما وراء حدود الجزائر الجنوبية وصولا إلى المغرب والمحيط الأطلسي .[1]

2– الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي :

تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي في أنها تعد منطقة حاجزة مانعة بين منطقتين جيوبوليتيكيتين هامتين ، شمال إفريقيا الملاصق للبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وبين إفريقيا السوداء وتظهر أهميتها الحيوية بالنسبة للقوى الدولية المتنافسة عليها في أنها تعتبرها منطقة حيوية في منع توسع القوى الخارجية المنافسة (التنافس الأوروبي –الأوروبي، التنافس الأوروبي – الصيني –الأمريكي).

3–أبعاد الإهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي :

[1] عبدالسلام يخلف ، " **منطقة الساحل ومنطق المفاهيم : من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية** " ورقة بحث ملتقى حول : " الساحل ضمن استراتيجية القوى ، الجزائر ، 20 مارس 2015، ص 30.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي العمق الإستراتيجي والحزام الأمني الجنوبي للأمن الوطني الجزائري ولايمكن بأي حال من الأحوال إهمال أهمية هذا الإمتداد . أة إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية فلا يمكن تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا إفريقيا ، بل والبوابة الشمالية لإفريقيا ، وأحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الإستراتيجي (الجزائر، مصر ، جنوب إفريقيا)، وأكبر بلدانها مساحة بعدما تم تقسيم السودان .

للجزائر مصالح استراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر ،كما أن الساحل الإفريقي امتداد طبيعي للصحراء الجزائرية ، إضافة إلى الهوية الثقافية والرواسب التاريخية والسياسية الموجودة بين الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي .

يمكن أن نحدد أهمية الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي في النقاط الأساسية التالية :

– يمثل الساحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر ، والفضاء الأمني المهتز لها ، نظرا إلى الحدود الواسعة التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة ، وضعف أدائها الأمني الداخلي من جهة أخرى .

– الخبرة الامنية والعسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة مقارنة بدول الميدان الأخرى ، باعتبار هاتين الظاهرتين من أبرز معوقات بناء الأمن والتنمية بمنطقة الساحل .[1]

[1] مزياني فيروز ، المرجع السابق ، ص 57.

الفصل الثاني

التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري بعد سنة 2011

المبحث الأول : التحولات الإقليمية من الناحية الشرقية في المدرك الإستراتيجي الجزائري

ندرس في هذا المبحث تحديات أمنية خطيرة من الناحية الشرقية على الحدود الليبية والتونسية في مطلبين ، الأزمة في تونس وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري (المطلب الأول) و في (المطلب الثاني) الأزمة في ليبيا وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.

المطلب الأول : الأزمة في تونس وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

تعاني تونس من أزمة سياسية بتداعيات أمنية، فرغم أن الأحداث في تونس كانت سلمية، إلا أن الفترة الانتقالية تشهد أزمة سياسية نتج عنها انعكاسات أمنية كظاهرة الإرهاب والاغتيالات السياسية، عدم الاستقرار السياسي والأمني نجد له انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في مسألة الإرهاب وتكاليف تأمين الحدود الشرقية، هذه الأخيرة باتت أكثر انكشافا من أي مرحلة سابقة خاصة في ظل تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا.

الفرع الأول: أسباب ودوافع الحراك السياسي في تونس

ثمة العديد من الأسباب العميقة والظرفية، أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخرى خارجية، دفعت إلى الاحتجاجات المطلبية والانتفاضة الشعبية ضد نظام بن على، الذي تم الاطاحة به بعد أربعة أسابيع فقط من الاحتجاجات والاضطرابات في تونس، ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- **الفجوات الهيكلية في المجتمع التونسي:** كرسها النظام السابق وعمقها بسياساته، إذ أن المدن الساحلية التونسية ما يحف بها من موانئ ومناطق زراعية وتجمعات سكنية حضرية ومناطق صناعية كانت

موطن الأغنياء والطبقة الوسطى، في المقابل عانت المناطق الداخلية –البعيدة عن البحر والمدن الحضرية الكبرى والتي يشكو سكانها من قسوة الطبيعة وشح المياه وندرة فرص الشغل– من التهميش والبطالة والفقر والبؤس[1]، وزاد التباين بين الجهات بعد تمركز أغلبية المؤسسات السياسية والادارية والتجارية والاستثمارات السياحية، والأقطاب الاقتصادية والمدن الصناعية في المدن الساحلية خاصة في العاصمة تونس وصفاقس وسوسة والمنستير والمهدية والقيروان، التي ينتمي إليها الرئيسان بورقيبة وبن على وأغلب الوزراء والمستشارين، وما زاد من تعقيد الوضع أكثر هو الهوة الكبيرة في مستوى المعيشة بين سكان الأرياف والقرى والأحياء الشعبية للمدن الكبرى من جهة، والطبقات الاجتماعية المقيمة في المدن الكبرى وأحيائها الراقية من جهة أخرى، وهذا ما كّرس الهوة بين الجهات والطبقات والفئات في المجتمع التونسي، فأدى هذا إلى اختلال التوازن والعدالة بين الجهات والطبقات وغياب التوزيع العادل للثروة وجهود التنمية.

– **تناقضات النظام السابق:** حيث كان نظام بن علي مشبع بجملة من التناقضات ومظاهر الصراع والحيف الاجتماعي والقمع السياسي نتيجة سياساته الأمنية الخانقة وضيق آفاقه التنموية، فكانت الأحداث انتفاضة ضد الظلم والقهر الاجتماعي والسياسي الممارس على الشعب التونسي مند عقود طويلة، واستطاع بن علي القضاء على كل منافد الحراك السياسي حيث حول الحزب الدستوري إلى واجهة للشبكة الأمنية والادارية لجهاز الحكم وأفرغه من رموزه التاريخية، وحول النقابات إلى صف الطاعة، وعطل منظمات المجتمع المدني، وأدخل خصومه إلى السجون خاصة من حركة النهضة.[2]

[1] كمال بن يونس، " التهميش الشامل :عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس ."السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة :مركز الأهرام المجلد 46 ، العدد :184 ، أفريل 2011 ، ص58.

[2] السيد ولد أباه، الثو رات العربية الجديدة المسار والمصير، الطبعة الأولى، بيروت : جداول للنشر والتوزيع، 2011،ص20.

– سيطرة نظام بن علي على الأوضاع السياسية في تونس ومنع كل أشكال المعارضة، وقمع معارضيه إما بالنفي أو السجن أو القتل، بحيث كان هذا النظام يعتمد كليا على جهاز بوليس وأمن في غاية القوة، عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه.

– كما كان النظام التونسي يعتمد على صحافة شديدة الولاء تلمع الواقع وتزينه، وتنكل بالمعارضين للنظام. وكما هو معلوم فإن الاعلام يؤدي دورا خطيرا في حياة الشعوب العربية والإفريقية لتحقيق ما يسمى بالهيمنة الايديولوجية والسياسية للأنظمة الحاكمة، في اطار ما بات يعرف بالقوة الناعمة للسيطرة على الرأي العام وتركيع الشعوب من خلال قوة الكذب وصناعة الأوهام.

– **ارتفاع معدلات البطالت والفقر**:استفحلت البطالة في المجتمع التونسي خاصة وسط الشباب، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 700 ألف فرد.

– **انتشار ظاهرة الفساد**: بحيث عم الفساد جل القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية، وأحكمت العائلة الحاكمة وحاشيتها قبضتها على الأعمال واستعملوا أجهزة الدولة للإثراء الفاحش على حساب الشعب التونسي، كما عمد أفراد العائلة الحاكمة إلى الرشوة واستعمال النفود لتحقيق المصالح الشخصية على حساب القانون، بل إن الفساد أصبح متفشي في كل المؤسسات والادارات.[1]

[1] بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الوطني الجزائري

منذ اندلاع الأحداث السياسية في تونس مع نهاية 2010 وبداية 2011 عرفت تونس حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي، وعلى دول الجوار خاصة الجزائر التي تبحث عن استقرار جوارها الاقليمي في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، ولعل الجزائر تعتبر أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس مباشرة بسبب القرب الجغرافي ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، وبالتالي فإن انعكاسات الأحداث السياسية والأمنية في تونس على الجزائر كان بشكل كبير، وعليه نحاول رصد وتحليل أهم هذه التداعيات والانعكاسات على الأمن الوطني الجزائري.

أولا: مسألة تأمين الحدود الشرقية مع تونس

تزايدت الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس بسبب الاضطرابات والمشاكل الداخلية، وضعف الامكانيات، وقلة الخبرة والاحترافية التونسية في هذه المسائل الأمنية الخطيرة، اضافة إلى الاختراقات الأمنية للحدود التونسية.

فمنذ اندلاع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومال، أي منذ نهاية سنة 2010، وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار. وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني والاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات اضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية وأي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني، وأمن المجتمع والأفراد.

ومن الجدير بالذكر أن تخصيص الجزائر لهذه الامكانيات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس، وفي ظل استمرار الاضطرابات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، من شأنه أن يعمل على تشتيت القوى وادخال الجزائر في دوامة أمنية لاستنزاف امكانياتها وقدراتها وتشتيت جهودها، وهذا له انعكاسات خطيرة سواء على المستوى العسكري، وعلى الجانب الاقتصادي لأن هذه الامكانيات المسخرة من شأنها أن توجه لأنشطة وبرامج تنمية وطنية أحسن مما تذهب في انشطة استنزافية لمقدرات البلاد.[1]

ثانيا: النشاط الارهابي في تونس وانعكاساته على أمن الجزائر

كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة استقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية سنة 2010، وعند بروز النشاط الارهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي ومنطقة الكاف، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديد على حدودها، وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم لتونس ماديا ولوجيستيا، والقيام بعمليات التعاون والتنسيق الأمني بين الجانبين لمواجهة والتصدي لهذه التهديدات ومحاصرة والقضاء على الارهاب الذي بات يشكل تهديد مشترك للطرفين. [2]

وما يلاحظ هو إزدياد إلتحاق الشباب التونسي بالجماعات الارهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، فمن بين منفذي الاعتداء الارهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين.

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق ، ص ص 147- 148.

[2] صابر رمضان ، "أبعد من مالي : أزمة الشمال الإفريقي" ، جريدة القدس ، العدد 7345،30 جانفي 2013، ص 18.

ثالثا: تزايد نشاط الجريمة المنظمة

يلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية (مع الجزائر وليبيا)، أين استغلت جماعات وشبكات الجريمة والتهريب الاضطرابات والمشاكل الداخلية في تونس للقيام بأعمال التهريب خاصة المخدرات والأسلحة التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة. ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال ارهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديد صريح لأمن واستقرار الجزائر، فوصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الارهابية المسلحة –خاصة وأن ليبيا باتت تشكل خزان سلاح في المنطقة للجماعات الارهابية– يعني المزيد من الاجرام والعمليات الارهابية ومزيد من الضحايا في الارواح ومزيد من الخسائر المادية ومزيد من عدم الاستقرار[1].

المطلب الثاني : الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

شهدت ليبيا منذ سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية خطيرة، فبعد الاطاحة بنظام القذافي من قبل الميليشيات المسلحة بمساعدة من حلف شمال الأطلسي (NATO)دخلت البلاد في أزمة أمنية كان لها تداعياتها على أمن دول المنطقة كاملة وعلى رأسها الجزائر التي تشترك مع ليبيا بحدود برية شاسعة جدا، فانتشار السلاح والمجموعات الارهابية والميليشيات المسلحة، ناهيك عن الصراع السياسي حول السيطرة على السلطة والعملية السياسية في البلاد، إضافة إلى تنامي الصراع القبلي والجهوي بين الأقاليم الليبية، جعل من ليبيا على حافة

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق ، ص 149.

الانهيار والفشل، والمعاناة من هشاشة أمنية خطيرة على مستقبل ليبيا ووحدتها، وعلى أمن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي.

الفرع الأول: الأسباب التاريخية والسياسية

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات ليبيا شرقها وغربها على المكانة والسيادة، فلما كانت طرابلس (غرب ليبيا) عاصمة الدولة في ظل نظام القذفي، كان هناك نوع من التنافس مع الشرق خاصة بنغازي التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات ضد نظام القذافي ومنها امتدت إلى باقي ليبيا.

ونجد أن نظام القذافي قد فقد مشروعيته عبر عقود من الحكم التسلطي، وتآكلت أسس شرعية نظامه والتي تمثلت في: الحرية والاشتراكية والوحدة والعروبة والثورية القومية، والقضية الفلسطينية ومناهضة الامبريالية مساندة حركات التحرر في جميع أنحاء العالم، ومعاداة الصهيونية، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وعلى الصعيد الداخلي يمكن القول أن القذافي استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الافكار شديدة العمومية التي تضمنها "الكتاب الأخضر" وقد حالت شكلية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد الذي ضرب كافة جوانب الدولة، خاصة في ظل عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية مستقلة عن النظام.

ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات الليبية قدرا من التسامح إزاء المعارضة. [1]

– **انتشار الفساد**: حيث عم الفساد في كافة مجالات الحياة في ليبيا السياسية والاقتصادية...الخ، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف التي تتخبط فيها ليبيا رغم غناها بالموارد الطاقوية (النفط والغاز،) وغياب المعارضة الحقيقية وانسداد قنوات التواصل، فضلا عن القمع الأمني عبر اللجان الثورية، والتي امتدت أدرع قمعها إلى الخارج لتلاحق كل من يعارض نظام القذافي، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي داخليا وارهابي خا رجيا.

– **طبيعة النظام السياسي الليبي**:أي تأثير هيكل النظام السياسي الليبي وأدائه على مر السنوات الماضية، وكيف أدى هذا النظام إلى شيوع حالة من الاحباط وتأجيج مشاعر الظلم والقهر واليأس في نفوس مواطنيه، بحيث تميز هذا النظام بـ:

– ضعف البنية التحتية الأساسية؛

– غياب البنية المؤسساتية للنظام؛

– غياب العدالة الاجتماعية؛

– ضعف التنمية والنمو الاقتصادي.

[1] جبر حافظ عبد العظيم، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38 ،

ونجد أن القذافي استند في حكمه إلى ثلاث آليات هي: شراء الولاءات العشائرية باستثمار الريع النفطي؛ واستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام؛ واغلاق كل منافد الحراك السياسي والمدني التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة للمواطنة.[1]

إن الأسباب الحقيقية وراء تأخر ليبيا ومعاناتها السياسية والاقتصادية هو طبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا، وقيادته المتمثلة في القذافي وحاشيته وأتباعه، بحيث دأب النظام السياسي الليبي على إجهاض كل الأصوات التي نادت بارصلاح السياسي، وقدم إصلاحات اقتصادية محدودة حال غياب المؤسسية وسيادة القانون دون وصولها لعموم الشعب الليبي، بحيث كان القذافي يوافق على نوعية محدودة من الاصلاحات التي لا تمس جوهر النظام وقلب سياساته.

فليبيا لم تكن تفتقر فقط لآلية حكم ارشد تمّكن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون البلاد، بل هي تفتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة وتتيح تنظيم اطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمور البلاد.

وتوج القذافي جهوده في تغييب المؤسسات السياسية عن الدولة باعتماده على هيكل غير رسمي للدولة وتسيير السلطة، صاغ قواعده بنفسه واختار كوادره بعناية وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدولة وفي الدوائر النخبوية في المجتمع، وتتكون شبكات القذافي غير الرسمية من شبكات سياسية وأمنية واجتماعية.[2]

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 36.

[2] زياد عقل،" عسكرة الانتفاضة :الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة :مركز الأهرام، المجلد :46 ، العدد 184 ، أفريل 2011، ص 71.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري

أدى تعقد الأزمة في ليبيا مند انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، فالجزائر تربطها بليبيا حدود على طول 980 كلم، وهي مساحة كبيرة جدا يصب تغطيتها أمنيا في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث والأزمات التي تعرفها دول الجوار، وعليه سنحاول أن نبرز أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزموية في ليبيا.

أولا:انكشاف الحدود الشرقية للجزائر: في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس، والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية –التونسية، وما تطلبه الأمر من امكانيات وموارد مادية وبشرية كبيرة، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا ماديو وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبي.

ثانيا: تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية: فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الارهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا.

ثالثا: تهريب والمتاجرة بالسلاح: تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة "الثوار،" وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن

المنطقة كاملة. وعلى رأسها الجزائر، فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللاأمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات ارجرامية والارهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وداعش وغيرها.[1]

رابعا: انتشار وتنامي الجريمة المنظمة : حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الاطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة رنتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الاحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في أفريقيا.

كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسيب، وبحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة السلاح بشكل رهيب في المنطقة، أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسية في الاضطرابات التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الاعتداء الارهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر.

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق ، ص 168.

وهو ما يفرض على الجزائر أعباء اضافية مادية وعسكرية وأمنية...الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الاجرامية الخطير.

المؤسسية وسيادة القانون دون وصولها لعموم الشعب الليبي، بحيث كان القذافي يوافق على نوعية محدودة من الاصلاحات التي لا تمس جوهر النظام وقلب سياساته.

فليبيا لم تكن تفتقر فقط لآلية حكم ارشد تمّكن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون البلاد، بل هي تفتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة وتتيح تنظيم اطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمور البلاد.

وتوج القذافي جهوده في تغييب المؤسسات السياسية عن الدولة باعتماده على هيكل غير رسمي للدولة وتسيير السلطة، صاغ قواعده بنفسه واختار كوادره بعناية وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدولة وفي الدوائر النخبوية في المجتمع، وتتكون شبكات القذافي غير الرسمية من شبكات سياسية وأمنية واجتماعية.[1]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق ، ص 169.

المبحث الثاني : التحولات الإقليمية على الحدود المغربية والمالية في المدرك الإستراتيجي الجزائري

ندرس في هذا المبحث تحديات أمنية خطيرة من الناحية الغربية على الحدود المغربية والساحل الإفريقي مع الحدود المالية في مطلبين ، تطورات الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري (المطلب الأول) و في (المطلب الثاني) أزمة الجزائر المغرب جذورها، تطوراتها وتداعياتها المحتملة.

المطلب الأول : تطورات الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

تميز الوضع في مالي منذ سنوات بهشاشة أمنية وعسكرية، بسبب التعارض الحاصل بين الحكومة المركزية والمجموعات المسلحة من الطوارق التي تطالب باستقلال منطقة أزواد "شمال مالي"، وقد قامت بعدة أعمال مسلحة ضد الحكومة المركزية، كان آخرها الذي حدث في بداية 2012.

وبدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في 17 جانفي 2012 ،وكان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي فرع من الحركة الوطنية الأزوادية تأسست في أكتوبر2011 ،وتتكون من خليط من الجماعات المسلحة ترتبط في ما بينها بولاءات وتحالفات فضفاضة ومشروطة، وقد قامت هذه الحركة على أسس هشة وكانت عرضة إلى التوترات السياسية والايديولوجية والقبلية، ومع ذلك وحدت المعركة هذه الجماعات المتباينة، وهدأت الخلافات في ما بينها، وفوجئ الجنوب بسرعة التمرد الشمالي الذي قام بحسم عسكري ضد قوات الجيش المالي.

وقد استفادت هذه المجموعات والتنظيمات المسلحة من حالة الفراغ الكلي للدولة المالية في الشمال لإعلان استقلال الاقليم ومحاولة اقامة "دولة اسلامية" على نموذج "اسلام القاعدة" حيث سارعت هذه

التنظيمات إلى فرض ما تسميه "الشريعة الاسلامية" وبدأت في اصدار الأحكام في حق المواطنين ونصبوا أنفسهم حكاما وقضاة باسم اقامة الحدود.

وأمام هذا الوضع تعالت أصوات التدخل الأجنبي في مالي لوضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم، وضرورة القضاء على هذه الجماعات الارهابية المسلحة، واعادة الأوضاع لما كانت عليه من قبل، خاصة في ظل العجز والهشاشة التي تعاني منها الدولة المالية وفشل الجهود السلمية في احتواء الأزمة، وكانت فرنسا من أبرز المنادين بضرورة التدخل في مالي عسكريا، وكان لها ذلك من خلال عملية"سرفال" بمباركة ودعم دولي واقليمي[1].

الفرع الأول : العملية العسكرية الفرنسية في مالي

شرعت فرنسا تدخلها العسكري في مالي، بطلب من الحكومة المالية لمساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلاماويين، كما استندت على قرار مجلس الامن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر2012 ،الذي سمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال، فضلا عن مبررات فرنسا من قبيل منع قيام كيان سلفي إرهابي في المنطقة يشكل تهديدا للمنطقة والعالم.

إلا أن الأسباب الحقيقية وراء التدخل الفرنسي في مالي هي حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ خاص بفعل الوجود الاستعماري الفرنسي السابق، خاصة وأن المنطقة تحتوي على ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية والليبية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين.

[1] رقدي عبد الله،" مسألة استقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي 24-25 نوفمبر 2013 ، جامعة قالمة، ص 05.

وكانت العملية العسكرية الفرنسية في مالي مبنية على ثلاث مراحل أساسية حسب وزير الدفاع الفرنسي جون ييف لودريان، المرحلة الأولى تقضي باستقرار جنوب مالي وحماية العاصمة باماكو، والمرحلة الثانية هي وضع القوات الافريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في أماكنها، أما المرحلة الثالثة فهي بدء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة لاستعادة شمال مالي واعادة توحيد البلاد.

وكان هذا التدرج في عملية الانتشار العسكري يهدف إلى عدة أمور منها:

– توطيد الأوضاع في الجنوب بعد الانقلاب، وتوطيد المؤسسات الانتقالية قبل بدء العمليات العسكرية في شمال البلاد؛

– تأسيس قاعدة لوجيستية خلفية لعملية الإمداد بسبب صعوبة المواجهة، فضلا عن اتساع حجم ميدان العمليات العسكرية؛

– الرغبة في التمييز بين الجماعات التي يمكن التفاوض معها، وتلك التي سيتم خوض المعركة العسكرية ضدها، وهذه هي وجهة نظر الجزائر التي تعمل على التمييز بين جماعة أنصار الدين ذات الهوية الطوارقية ولها امتدادات في جنوب الجزائر، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا التابعة لتنظيم القاعدة، التي ترفض الجزائر التفاوض معها؛

– اعطاء مزيد من الوقت لإمكانية انتشار قوات أخرى إلى جانب هذه القوات؛

– اعطاء فرصة لتدريب هذه القوات وهي مهمة دول الاتحاد الأوروبي بالأساس.[1]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق ، ص 189.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الجزائر

هناك أطراف عديدة تريد أن تضغط على الجزائر من خلال الملف المالي من أجل تقديم تنازلات في ملفات إقليمية أخرى في المنطقة، وقد تسعى هذه الأطراف في حالة ما إذا تطورت الأوضاع بشكل مأساوي إلى دعم المشروع المشبوه الذي يهدف إلى انشاء دولة كبرى للطوارق، تضم أجزاء من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر، حيث أن تواجد الطوارق في دول الجوار مثل ليبيا والنيجر بالإضافة إلى بوركينا فاسو من شأنه أن يشجعهم للمطالبة بالانفصال في حالة نجاح انفصال شمال مالي وقيام "دولة أزواد"، ويمكن القول أن الجزائر تعيش الآن فترة من أصعب فترات تاريخها المعاصر نظرا للتحولات الكبرى التي حدثت على مستوى جوارها الاقليمي، وهي مطالبة بحماية حدودها المترامية الأطراف بشكل منفرد، بسبب الضعف المرحلي للمؤسسات الأمنية في تونس وليبيا الناجم عن التحولات السياسية في هذين البلدين، والأحداث التي تعرفها مالي، فضلا عن ملف النزاع في الصحراء الغربية والاستفزازات المغربية المستمرة.

وقد أدت الأزمة المالية إلى انعكاسات ونتائج مباشرة مست الأمن الوطني الجزائري ولعل أبرزها:

1- اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين: وهي العملية التي قامت بها حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا الارهابية، حيث قام هذا التنظيم الارهابي باختطاف واحتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين كرهائن من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي في أفريل 2012.

وكانت حركة التوحيد والجهاد بغرب افريقيا المنشقة عن التنظيم الارهابي المسمى القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، قد أعلنت في 08 أفريل 2012 عن مسئوليتها عن اختطاف القنصل العام الجزائري وستة

من معاونيه ، وذلك إثر هجوم قام به هذا التنظيم الارهابي على القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي، الذي ان تحت سيطرة متمردي الطوارق وبعض المجموعات المسلحة.

ويذكر أنه كانت الحركة نفسها قد تبنت في ديسمبر 2011 عملية اختطاف ثلاث رعايا أوروبيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف جنوب غرب الجزائر.

وقد حاولت هذه الجماعة الارهابية ومن وراءها بعض الأطراف والقوى الضغط على الجزائر من خلال مسألة اختطاف واحتجاز دبلوماسييها في مالي، إلا أن الجزائر مازالت ثابتة في مبادئها في مجال مكافحة الارهاب والتطرف، وترفض أي مساومة في هذا المجال، ولم ترضخ لهذه الضغوطات بفض تجربتها الكبيرة وخبرتها في مجال مكافحة الارهاب.

وبعد جهود كبيرة تم اطلاق سراح الرهائن حسب بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية صدر يوم 30 أوت 2014 ،ويتعلق الأمر بكل من الرهينتين مراد قساس وقدور ميلودي، فيما أعلنت الحكومة الجزائرية عن وفاة القنصل العام بوعلام سايس اثر اصابته بمرض مزمن ومقتل الدبلوماسي طاهر تواتي من طرف الارهابيين، وتعد عملية الافراج عن الرهينتين الجزائريتين دون التنازل عن مبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين نجاحا يحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية وكل مصالح الدولة، وذلك باعتراف دولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن تأييدها التام للدولة الجزائرية التي تعتبر أحد أهم شركاء واشنطن في مجال مكافحة الارهاب، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين لتحرير الرهائن، وتجفيف منابع تمويل الجماعات الارهابية.

ومعروف أن الجزائر في عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية ترافع لثلاثة مبادئ أساسية في تعاطيها مع مسائل خطف الرهائن وهي: تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابع تمويل الارهاب حيث تعتبر الفدية أحد

أهم مصادر تمويل الجماعات الارهابية، ورفض الافراج عن معتقلين ارهابيين مقابل الافراج عن محتجزين، ورفض التفاوض مع الجماعات الارهابية، حيث "لا تفاوض ولا مساومة مع الارهاب" وعيا منها أن الرضوخ للابتزاز والموافقة على مطالب الجماعات الارهابية سيشجعها على مواصلة أنشطتها الاجرامية.[1]

2- الاعتداء الارهابي على المنشأة النفطية "تيقنتورين" بعين أميناس:وهو الاعتداء الذي نفذته الجماعة الارهابية التي تسمي نفسها "كتيبة الموقعون بالدم" التي يتزعمها الإرهابي مختار بلمختار المكني بـ "بلعور" في 11 جانفي 2013 ،على المنشأة النفطية تيقنتورين بعين أميناس بولاية ايليزي جنوب شرق الجزائر، بحيث قامت الجماعة الارهابية باحتجاز العشرات من الاطارات والعمال الجزائريين والأجانب داخل المنشأة النفطية بعد محاولتهم اختطاف الرعايا الأجانب الذين كانوا يعملون هناك، وبعدها تدخل الجيش الجزائر في عملية خاصة وقام بمحاصرة الارهابين داخل المنشأة النفطية وتم القضاء عليهم جميعا وهم 29 ارهابي من عدة جنسيات مختلفة جزائرية ومصرية وتونسية ومالية ونيجيرية وموريتانية وكندية، كما خلفت هذه العملية مقتل العديد من العمال الجزائريين والأجانب (37 ضحية) ورفضت الجزائر أي تفاوض مع الارهابيين المعتدين وهذا يدخل في صميم عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية حيث "لا مفوضة ولا مساومة مع الإرهاب".[2]

لقد شكل الاعتداء الارهابي الذي حدث ضد مجمع الغاز "قاعدة الحياة" بتيقنتورين المستغل والمسير بالشراكة بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة النرويجية "ستات أويل" والشركة البريطانية"بريتيش بتروليوم،" علامة مميزة

[1] علي بوشربة وبوعلام بولعراس،" الجزائر في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة"، مجلة الجيش الجزائر العدد .618 ، جانفي 2015، ص83

[2] "الهجوم الارهابي على مركب الغاز بتيقنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الارهاب بكل حزم"، مجلة الجيش الجزائر، العدد 594 ، جانفي 2013 ،ص14.

في الخارطة الأمنية في الجزائر سواء تعلق الأمر بطبيعة التهديد أو الهدف أو على مستوى الرد الأمني على العملية الرهابية.

فهي عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الارهابية في الجزائر، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع الغاز بتيقنتورين والذي يعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة انتاجية تقدر بـ 09 مليار متر مكعب في السنة موجهة للتصدير نحو الأسواق الأوروبية .

وكان التعامل الجزائري مع العملية جادا وجازما، وهذا نابع من تخوفها من أن تتحول إلى منطقة رخوة تستوعب امتدادات التدخل الأجنبي في مالي، وكانت عملية الحسم رسالة متعددة الأبعاد تم توجيهها لعدة جهات وأطراف، مفادها أن الجزائر لن تكون قاعدة خلفية تحكمها توازنات الوضع في مالي، كما أنه يتعين على الجماعات الارهابية أن لا تراهن على هكذا عمليات مستقبلا، لأن الجزائر لن تقبل أي مفاوضة أو مساومة مع الارهاب مهما كانت قوته.[1]

3– اللاجئون الماليون وتزايد الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر: فبعد الأحداث الأزموية التي شهدتها مالي من تمرد الطوارق في الشمال وقيام الانقلاب العسكري في الجنوب على الرئيس المخلوع أمادو توماني توري وتعقد الأوضاع بعد ذلك خاصة بعد التدخل الأجنبي في مالي والعملية العسكرية الفرنسية ضد متمردي الطوارق والجماعات المسلحة في شمال مالي، تزايد عدد اللاجئين الماليين إلى الجزائر حيث نزح الآلاف إلى الجزائر بسبب الأزمة الأمنية والسياسية في البلاد، هروبا من الأوضاع المزرية هناك سياسيا وأمنيا واقتصاديا

[1] محمد الصالح بوعافية،" دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية"، في أعمال الملتقى الدولي : الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12 و 13 نوفمبر 2014 ، ص8.

واجتماعيا، وهروبا من التصفية العرقية والسياسية التي اصبحت تشهدها مالي منذ اندلاع الأحداث فيها بداية 2012.

ونجد انتقال الاضرابات الأمنية والسياسية في مالي لتلقي بظلالها بشكل كبير على الجزائر، خاصة في الجهة الجنوبية للجزائر المتاخمة للحدود المالية، وتعتبر ولاية تمنراست بحكم مساحتها الشاسعة وتموقعها على الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر المنفذ الرئيسي للأفارقة المهاجرين نحو الجزائر أو اتخاذها نقطة عبور نحو الدول الأوروبية.

ونظرا لعدم وجود احصائيات وأرقام رسمية مؤكدة، نجد من الصعوبة بمكان تقديم احصائيات دقيقة لعدد اللاجئين الماليين في الجزائر، ونجد بعض الاحصائيات تشير إلى أن عدد اللاجئين الماليين وصل إلى 43 ألف سنة 2013 منهم 1500 بالجزائر حسب المحافظة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وحسب احصائيات للدرك الوطني الجزائري فقد بلغ العدد الاجمالي للمهاجرين غير الشرعيين الذين أوقفوا منذ 2011 إلى غاية أفريل 2013 حوالي 14 ألف مهاجر، وينحدر المهاجرون غير الشرعيين من أكثر من عشرين جنسية افريقية، كما أن بعض المصادر تشير إلى أن عدد اللاجئين الماليين بالجزائر يصل لأكثر من عشرة آلاف لاجئ وأن أكبر تواجد للماليين في بوركينافاسو بأكثر من100 ألف لاجئ ، وكانت السلطات الجزائرية قررت عدم ترحيل اللاجئين الماليين المتواجدين بطرق غير قانونية في الجزائر لظروف انسانية نظرا للوضع الأمني المتردي في مالي.[1]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق ، ص 197.

المطلب الثاني : أزمة الجزائر المغرب جذورها، تطوراتها وتداعياتها المحتملة

الفرع الأول : جذور الأزمة

لم تكن عمليّة استهداف المغرب للشاحنة الجزائرية قرب بير الحلو في الصحراء الغربيّة، في 1 نوفمبر 2021، إلا واحدة من المحطات الكثيرة التي شارف فيها التوتر المغربي الجزائريّ على بوادر للتجدّد، كانت إكراهات الإستراتيجيا ترافق العلاقات الثنائيّة المغربيّة–الجزائريّة في مراوحتها بين التصعيد والتهدئة منذ بدايات هذا الصراع سنة 1963 أثناء حرب الرّمال، تلك الحرب التي حاول كل طرف أن ينسج حولها روايته الخاصة، بين سرديّة مغربية تستدعي خطاب المظلوميّة التاريخيّة ودور الاستعمار في تمزيق المجال المغربي وأخرى جزائريّة ترى أن المغرب قد استغل الظروف المتعلّقة بنشأة الدولة الجزائريّة الوليدة لتحقيق بعض المكاسب الترابيّة على حسابها. انتهت تلك الحرب، ولكنها أفسحت المجال لتوتر امتد لعقود، كان عنوانه الأبرز قضيّة الصحراء الغربيّة.

بعد فترة من الهدوء النسبي للتوتر المغاربي الأبرز، عاد النزاع إلى التجدّد بعد قيام مجموعة من نشطاء جبهة "البوليساريو" بقطع الطريق الرابط بين الصحراء الغربيّة و موريتانيا في المنطقة المعروفة بمعبر الكركرات أواخر شهر أكتوبر 2020، وهي منطقة عازلة تمتد على خمسة كيلومترات بين الجدار الترابي الذي شيّدته المغرب و الحدود الموريتانيّة.

تصف الجبهة ذلك المعبر بالثغرة غير القانونيّة و تعتبرهُ خرقا لخطوة التسوية وللاتفاق العسكري عدد 1 الذي يضبط وقف إطلاق النار بين الطرفين، في حين كانت لنفس المنطقة أهميّة حيويّة كبرى لدى الطرف المغربي لأنها تمثل المنفذ البري الوحيد الذي ييسر الحركيّة التجاريّة المغربيّة تجاه بلدان غرب أفريقيا. وعليه، لم يتأخر الرد

المغربيّ على الحادثة كثيرا، حيث قامت القوات المسلحة المغربيّة بطرد هذه المجموعة في 13 نوفمبر من نفس السنة، وكانت الذريعة هنا إنسانية، على اعتبار تواجد مائتين من سائقي الشاحنات المغاربة المحاصرين على الحدود الموريتانيّة الذين لم يتمكّنوا من العودة.

ركزت القراءة المغربيّة للحدث على أن إقدام جبهة البوليساريو على غلق الطريق كان محاولة منها للتأثير على قرار مجلس الأمن حول تمديد بعثة "المينورسو" في الصحراء الغربيّة والتعجيل بتنظيم الاستفتاء، غير أن الحادث في عمقه لم يكن إلا تتويجا لمسيرة كاملة من السباق الإستراتيجي الجزائري-المغربيّ الذي ساد خلال العقد الثاني من الألفيّة.

الفرع الثاني : ديناميكيّة جديدة للتوتر

كانت حادثة الكركرات بالذات، هي شرارة اللهيب الذي انكفأ سنوات عديدة تحت الرماد، لتتسارع على إثرها حلقات مسلسل التصعيد بين الجارين اللدودين منذ انخراط المغرب في الاتفاقيات الإبراهيمية وإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 10 ديسمبر 2020 تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل مقابل الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربيّة، إذ تلى تلك الخطوة إعادة فتح مكاتب الاتصال المتبادلة التي تطوّرت فيما بعد إلى سفارات قائمة الذات.

كعلامة على هذا التوتّر، شهد النصف الأول من سنة 2021 مناورات عسكريّة متعدّدة على جانبي الحدود، ففيما قاد رئيس هيئة الأركان الجزائريّة سعيد شنقريحة عمليّة تدريبيّة واسعة للجيش الجزائري بالذخيرة الحيّة في المنطقة العسكريّة الثالثة بتيندوف قرب الحدود المغربيّة أواسط شهر جانفي، احتضنت المغرب بدورها

جزءا من مناورات الأسد 21 خلال شهر جوان 2021، وهي تدريبات أشرفت عليها قوات الأفريكوم الأمريكيّة بمشاركة حلف شمالي الأطلسي وقوات من 9 دول.

زادت هذه المناورات من توجّس الجزائر خصوصا وأنّ عددا من المناورات الجويّة قد تمّ في قاعدة جرير لبوحي المغربية التي تقع على بعد كيلومترات فقط من الصحراء الغربيّة وغير بعيد كذلك عن الحدود الجزائرية. [1]

كل هذه التراكمات ساهمت في تعفين الجوّ العام بين الطرفين ليدخل النزاع منعرجا جديدا عقب دعوة مندوب المغرب في الأمم المتحدة عمر هلال إلى "استقلال شعب القبائل" (حسب تسميته) عن الجزائر، خلال اجتماع دول عدم الانحياز الافتراضي يومي 13 و14 جويلية الماضي، وجاء هذا التصريح كنوع من الرد على إعلان وزير الخارجيّة الجزائريّ رمطان لعمامرة سابقا دعم بلاده حقّ تقرير مصير سكان إقليم الصحراء الغربيّة، لم تتأخر الجزائر في شجبها للتصريحات حيث استدعت سفيرها في الرباط للتشاور واعتبرت الموقف إشارة واضحة لدعم مغربيّ لحركة انفصاليّة قبائليّة (وتقصد بذلك الحركة من أجل تقرير مصير في منطقة القبائل "الماك" التي صنّفتها في ماي الماضي كحركة إرهابيّة). كما بيّنت مصادر جزائريّة، أنّ المغرب قد وزع مذكرة على الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تهدف لما أسمته "دعم حق تقرير المصير للشعب القبائليّ"، هذا فضلا عن تداعيات أزمة برنامج "بيغاسوس" التي أكدت فيها عدد من الصحف والمنظمات الغربيّة استعمال المغرب لهذا البرنامج التجسسي إسرائيليّ المنشأ بغرض مراقبة مسؤولين جزائريّين داخل وخارج البلاد بين سنتي 2017 و2019 وجل هؤلاء كان من القيادات الأمنية والعسكريّة، كلّ هذه المراحل كانت تُنبأ بأن أفق الحل قد بدأت تضيق شيئا فشيئا، وأن الخلاف ماض نحو التصعيد.

[1] خير الدين باشا، 28 سنة، ماجستير بحث في القانون العام و العلوم السياسية. محلل قانوني بعدد من المنظمات غير الحكومية و مهتم بالعلاقات الدولية . تم تصفح هذا الموقع في 2022/04/03 على الساعة 17:00 نقلا من الموقع الالكتروني https://nawaat.org/2022/01/07/

الفرع الثالث : التطورات الأخيرة والتداعيات الإستراتيجيّة

بدأ خطاب الاتهام الجزائري يأخذ شكلا من الحدّة مشيرا إلى دعم مغربي لحركتين معارضتين هما ''الماك'' و''رشاد''، ادعت السلطة الجزائريّة تورّطهما في عمليّات إشعال الحرائق التي طالت جزءا من النسيج الغابيّ الجزائريّ خلال شهر أوت الماضي، والتي أسفرت عن مقتل 90 جزائريّا من بينهم 33 عسكريّا، تزامن الحدث كذلك مع تصريح وزير الخارجية الإسرائيليّ "يائير لابيد" في الأراضي المغربيّة الذي عبّر عن قلقه من أفق التقارب الجزائريّ الإيراني في المنطقة وعن اشتراكه مع المغرب حيال تلك المخاوف واتّهامه الجزائر ب''قيادة حملة ضدّ قبول إسرائيل في الإتحاد الإفريقي بصفة مراقب''.

اعتبرت الجزائر هذه التصرّفات كمبرِّرات كافية كي تعلن قطع علاقاتها مع المغرب في 24 أوت 2021 مع الإبقاء على العلاقات القنصليّة، ورغم الاتصالات الإقليميّة التي حاولت التوسّط لحلّ الأزمة ومن بينها خاصّة الجهود المصريّة والسعوديّة، بقي الموقف الجزائريّ ثابتا مع تواصل التصعيد المتبادل، ليتلو الرد الجزائريّ خطوات أخرى من بينها غلق المجال الجوّي الجزائري أمام رحلات الطيران المغربيّ وقرار الجزائر عدم تجديد خطّ أنابيب الغاز الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا مرورا بالأراضي المغربيّة في أواخر شهر أكتوبر. [1]

[1] خير الدين باشا، 28 سنة، ماجستير بحث في القانون العام و العلوم السياسية. المرجع السابق .

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمنية

الجزائرية تجاه التهديدات

المختلفة

المبحث الأول :الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

تكتسي الإستراتيجية الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقر للدولة ببعدها الداخلي والخارجي ،ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية ،إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية ،كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة ،المتوسطة والبعيدة).

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

المطلب الأول : ركائز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين ،وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو ،وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها. تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343كلم ،وهذا الساحل الأزماتي ،يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5معضلات كبرى تتمثل أساسا في:

– صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.

– البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر".

– ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا ،ومالي والنيجر.

– انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحسي ما نسبته من 30 % إلى 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ،كما أنها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير ،تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤرة الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[1].

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حربا عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10 سنوات يسميها الجزائريون "العشرية السوداء"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

هناك طريق واحد للمساعدة في إعادة بناء مقارباتنا الأمنية وهو أن يقوم القادة العسكريون الجزائريون بتوسيع تركيزهم إلى أعلى وإلى أسفل التسلسل القيادي ،لقد فهم القادة العسكريون الجزائريون بالقوات البرية ،وبشكل تقليدي ،نية قادتهم لمستويين أعلى وقاموا بنقل نيتهم لمستوى تشكيليين أدنى ،وإني أعتقد بثقة أنه

[1] برابح حمزة ، **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية ، العدد السادس جوان 2017، تاريخ النشر 2017/04/22، المركز الجامعي بريكة ، ص262.

في ميدان المواجهة الحديث القادة بحاجة إلى توسيع تركيزهم ثلاث مستويات أو أكثر في كل اتجاه ،وأنا لا أقترح أن الجيش الوطني الشعبي يجب أن يتجاوز التسلسل القيادي أو التصرف على مستوى المرؤوسين .[1]

ولكن التجارب الميدانية للوحدات الجزائرية وضعتنا أمام مدرك يقسي وأن عمليات القوات المسلحة الجزائرية لامركزية بدرجة متفاوتة وأن كل منطقة من مناطق العمليات تختلف عن الأخرى بدرجة تجعل القادة الميدانيين في حاجة إلى توسعة تفهمهم للعمليات فيما وراء ما كان يعمل لصالح الجيش الوطني بشكل متعارف عليه في ميدان المواجهة و الاصطدام التقليدي.

يمكن دعم إعادة تشكيل وصياغة عقيدة عسكرية جزائرية عن طريق مزيد من العمل على تمكين التكامل الأفقي غير المقيد والنقل السريع والمجدي للمعلومات العسكرية السيادية .

ففي بعض الأحيان لا تأتي المعلومات الأكثر حساسية بميدان مواجهة التهديدات عن طريق التسلسل القيادي ،وإنما من مصادر خارجية ، ويكون على قيادة الجيش الوطني تمكين أولئك الأكثر حاجة لتلك المعلومات من الوصول إليها دون المراجعات التي يفرضها التسلسل القيادي بصورة تقليدية ، ويقترب من ذلك كثيرا الحاجة إلى المراجعة المتواصلة لكيفية تصنيف القيادة للمعلومات والسيطرة عليها .[2]

وعليه لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة ،وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه

[1] برابح حمزة ، المرجع السابق ، ص 263.

[2] بلهول نسيم ، "العقيدة العسكرية القومية الجزائرية :أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الإستراتيجي "،تم تصفح هذا الموقع في 2022/04/03 على الساعة 18:00 نقلا من الموقع الالكتروني

http://babalmaghariba.org/?p=680

النشاطات والأعمال العسكرية على المستويات المختلفة ، والتي تصب في مصلحة تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة ،لاسيما إذا علمنا أن العقيدة العسكرية بما تمثله من أسس ومبادئ تستوعب بتواترها حقيقة المراد الكلي لإستراتيجية ما ، وتعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه تلك الإستراتيجية ،إذ إن العقيدة العسكرية تستند إلى مجموعة من المقتربات الإستراتيجية والتي نستطيع هنا أن نؤشر لها بالآتي:

– العقيدة العسكرية هي الموجه الرئيس لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها لمواجهة التحديات.

– تعد العقيدة العسكرية بمثابة الركيزة الأساسية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة على المستويات المختلفة الحالية والمستقبلية.

– العقيدة العسكرية المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها وحجمها.

– تعد العقيدة العسكرية القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع مستويات الدولة المختلفة.[1]

المطلب الثاني : أسس الإستراتيجية العسكرية الجزائرية

وتنقسم العقيدة العسكرية إلى ثلاث أنواع رئيسية:

[1] بلهول نسيم ، المرجع السابق .

1– العقيدة الأساسية :وهي مجموعة مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي وتقوم أو تأثره بالمتغيرات الإستراتيجية أو التقنية مقارنة بالمستوى العملياتي والتعبوي من العقيدة العسكرية .

بتوجيهها أيضا ،ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جدا ،ولا تعلوه إلا العقيدة الشاملة للدولة ،ويتسم هذا النوع بعدم خضوعه و تأثره بالمتغيرات الإستراتيجية أو التقنية مقارنة بالمستوى ألعملياتي والتعبوي من العقيدة العسكرية.

2– العقيدة البيئية :وتعد ثاني أنواع العقيدة العسكرية على المستوى ألعملياتي ،وهي عبارة عن المبادئ الأساسية التي تنتهجها العقيدة القتالية للعمليات المشتركة ، والعقائد القتالية للقوات البرية والجوية والبحرية كالوحدات الرئيسية للقوات المسلحة لتوجيه نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها ،ومن أمثلة العقيدة البيئية.

3– العقيدة التنظيمية :وهي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية لغرض القيام بواجبات وانجاز المهام المنوطة كجزء من القوات المسلحة ، وتعد العقيدة ،فهي التنظيمية على المستوى التعبوي للعقيدة العسكرية أكثر أنواع العقائد العسكرية تفصيلا توضح المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري ،وتتدرج في تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين ،هو أكثر أنواع العقيدة العسكرية "تغيرا" نظرا لتأثرها الكبير والمباشر بالتطورات التقنية والخبرات الفعلية العسكرية.

وتتمثل العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية للدولة ما يلي:

- إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة ؛

- الخلفية التاريخية؛

- التكنولوجيا و التطور التقني؛

- التهديدات المدركة؛

- الموارد القومية التي تخصصها الدولة لبناء قواها العسكرية.؛

- الوضع الجغرافي وتأثيره في قدرة الدولة عن الدفاع عن وجودها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم؛

- الموارد البشرية والعوامل الاقتصادية.

العقيدة العسكرية الجزائرية غنية بالمعارف العسكرية العلمية بحيث يمكن اعتبارها مجموعة متكاملة من وجهات النظر التي تعلل وبشكل علمي جوهر وطبيعة وأساليب تنفيذ الحرب، والمتطلبات الواجب توفرها في البناء العسكري أيضا وإعداد القوات المسلحة والبلاد لسحق العدو والانتصارعليه ، وقد تجلى ظهور العقيدة العسكرية الجزائرية بشكلها المحدد في النظرية والممارسة العملية لبناء القوات المسلحة والإستراتيجية والفن العملياتي والتكتيك.[1]

[1] نسيم بلهول ، "فهم وبناء العظمة العسكرية من مدخلي الميتاسوسيولوجيا الحربية وبحوث العمليات" ،سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية ،كتاب اكاديمي محكم صدر بالتنسيق مع مجلة دفاتر السياسة والقانون وبالتعاون مع مخبر اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ،جامعة ورقلة ،في 13-12 نوفمبر 2014 ، ص 228.

المطلب الثالث : الدفاع الوطني من منظور العقيدة العسكرية الجزائرية

أولا : الخلفية التاريخية للإستراتيجية الدفاعية الجزائرية

يمكن فهم المفهوم الجزائري للدفاع الوطني بالنظر إلى عدة نصوص ، بما في ذلك النص الأول للثورة الجزائرية ، وهو إعلان يعود تاريخه إلى 01 نوفمبر 1954، تم التطرق إلى الشعب الجزائري والنشطاء الذين يقاتلون من أجل القضية الوطنية ، تأسيس مابعد الإستقلال ، الجزائر المعاصرة ، التي تهدف إلى " جمع وتنظيم كامل إمكانات الشعب الجزائري ، لتخلص من النظام الإستعماري" ، إضافة إلى مانص عليه مؤتر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أسس مفهوم " الدفاع الوطني" وهو ينص على أن المستقبل .

السياسي للجزائر يتطلب " الإعتراف باستقلالها وسيادتها في جميع المجالات ، بما في ذلك الدفاع الوطني والدبلوماسية وحماية سلامة الأراضي الجزائرية .[1]

وبعد الإستقلال وسع الميثاق الوطني لعام 1976 هذا المفهوم ، مما جعل الجيش الوطني الشعبي مركزيا في تنظيم الدفاع الوطني وتعزيزه ، وتكت إضافة الواجبات الدفاعية والعسكرية ، ودور الجيش في المساهمة في تنمية البلاد ، وعلى النقيض من دستور عام 1976 ، فإن دستوري عام 1989 و 1996 يدعمان الجيش الوطني الشعبي في إطار هدفه المركزي : وهو الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ، ومع ذلك يعهد دستور عام 1996 للجيش مهام غير عسكرية ، بما في ذلك المساهمة في تنمية البلاد (الفصل 3، المادة 25، " المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري ") ، ويتطلب أن يكون الدفاع الوطني موجها شعبيا وشاملا ومتكاملا ، هذه النصوص الوطنية الأساسية المعتمدة قبل الإستقلال وبعده توضح عدة مبادئ مركزية حددت المسار

[1] Bouhania Goui, 'Is the Algerian Military mightier than the law?policy alternatives ',arab reform initiative ,july 2015,p2.

السياسي الجزائري المتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية وهي : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، احترام حق الشعوب في تقرير المصير وإظهار الدعم لحركات التحرير الوطنية الأخرى ، تعزيز العلاقات القائمة على النعاون والصداقة وحسن الجوار والسلام مع جميع دول العالم .[1]

ثانيا : أهداف الدفاع الوطني الجزائري

يتمثل مفهوم الدفاع الوطني حسب العقيدة العسكرية الجزائرية في ثلاث مهمات أساسية وهي :

سلامة التراب الوطني وأمنه ، حرية المواطنين ، وحسن سير المؤسسات ، وانطلاقا من هذه المهمات تقوم المؤسسة العسكرية بوظيفتين .

الأولى : الإندماج الداخلي ، فالجيش يعد عامل تماسك وطني ، حيث يساهم في إحياء الشعور بالإنتماء للمجتمع الواحد ، من خلال الإندماج والتكامل ونشر القيم الوطنية والأيديولوجية .

كما يعتبر الجيش عاما للإستقرار أثناء الأزمات والفوضى ، أو في حالة تعرض البلاد لأطماع خارجية ، كما لعبت أيضا أجهزة المخابرات باعتبارها هيئة تابعة لمؤسسة الجيش وضامنة للأمن ، دورا في الحرب الوقائية لكافة أشكال التهديدات الخفية التي تحدق بأمن الدولة والمواطنين.

الثانية : الإندماج الخارجي ، فالجيش قد يصبح عاملا من عوامل الأمن العام ، عندما يتدخل ضمن المجتمع المدني في عمليات حفظ النظام العام والحفاظ على مؤسسات الدولة من النزاعات الإنفصالية أو الإخلال

[1] Bouhania Goui, OPcit,p3.

بالنظام العام ، كما تمارس المؤسسة العسكرية مهمات غير عسكرية كالتدخل أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية.[1]

ثالثا:احترافية الجيش الجزائري

إن المؤسسة العسكرية الجزائرية اتخذت إستراتيجية عامة من اجل تحقيق مشروع الاحترافية والعمل على تطوير الجيش الجزائري تماشياً والمتطلبات الدولية، خاصة أن جيوشاً على المستوى العالمي أصبحت تتشكل من وحدات قتالية محترفة أوضمن العمل المحترف أوالمهنة بهدف الوصول إلى نوعية في المستوى، إن ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية أضحت حتمية تفرضها الأوضاع الجديدة والتي كشفت عن اختفاء التهديدات الكلاسيكية وبروز أشكال جديدة من التهديدات مثل الإرهاب الجريمة المنظمة والمخدرات وهي كلها تهديدات ليست فورية أوسريعة ولا تحتاج مواجهتها لتوفير الدبابات بل إعادة تحديد جديد لمفهوم الأمن.

1- حياد المؤسسة العسكرية في المجال السياسي بداية الاحترافية

إن دستور الجزائري لسنة 1963 كان يمنح للمؤسسة العسكرية حق التدخل في الجانب السياسي من خلال نص المادة بقولها :إن دستور 1976 هو أيضا سار في نفس الاتجاه، لذلك فإن مشروع الاحترافية في الجيش الجزائري بدأ من خلال التصريح الذي أدلي به الفريق العماري لمجلة الجيش بقوله أن المؤسسة العسكرية ليست لها صلاحية صناعة الرؤساء وأن الجيش الوطني الشعبي خارج المنافسة الانتخابية أي أنه ليس له مترشح وأنه ليس ضد أي مترشح . وكانت هذه النقطة هي بداية الجيش الجزائري في الدخول في عالم الاحترافية ، وأن دعم المؤسسة العسكرية وإن كان

[1] قطوش عز الدين ، **الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة** ، الجزائر ، دار الكتاب الحديث ، 2015،ص 243.

في البداية مجرد إدعاءات صادرة عن منافسيه المنسحبين، أصبح فيما بعد نتيجة تتفق عليها معظم التحاليل والقراءات خاصة حين اجتهدت المؤسسة العسكرية في تأكيد حيادها في الانتخابات الرئاسية أفريل 2004 .

2- احترافية الجيش الشعبي الوطني في الوسائل التكنولوجيا

إن التدعيم المتواصل لربط الجيش مع التأكيد الدائم على التواجد المطمئن لوحداته من اجل تقديم العون ومساعدة الشعب في كل الظروف والمحن عكس صورة جيش جمهوري عصري كفء بإبراز انجازاته والتقدم الذي بلغه من خلال انتهاج مسار الاحترافية والتحكم في التكنولوجيا، فهذه تعتبر فرصة لتعزيز العلاقة وضمان التواصل الدائم مع وسائل الإعلام الوطنية قصد اطلاعهم على مختلف النشاطات وتزويدهم بالمعلومات، وفي ذات السياق استعمل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي اللواء قايد صالح لأول مرة في تاريخ المؤسسة العسكرية مصطلح الجيش التكنولوجي الذي من خلاله يبين على ضرورة السرعة في الاحترافية من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية وأضاف يبقي الفرد يتبوأ المكان المركزي لأنه لدي القناعة الراسخة بأنه لا ثورة إلا ثورة الرجال وعرفت الحكومة الجزائرية ولأول مرة في تاريخها منصب وزير منتدب لدى وزير الدفاع الوطني ، في ذات السياق شرعت المؤسسة العسكرية الجزائرية في برنامج تمارين العسكرية في السواحل الجزائرية وأخرى أجنبية تهدف قياس القدرات القتالية ويدخل هذا ضمن التمارين المشتركة مع أكبر الجيوش العالمية مثل البحرية البريطانية ويهدف ذلك إلى السعي الجيش الجزائري للإطلا ع على التكنولوجيا العسكرية الحديثة.

3- مرحلة التكوين العسكري

تعرف الخدمة الوطنية، حسب ميثاقها، بأنها مؤسسة" لتجنيد الطاقات البشرية للبلاد من أجل مشاركة كل المواطنات والمواطنين البالغين من العمر 19 سنة مشاركة فعالة وكاملة .وبدأ تطبيق قانون الخدمة الوطنية في1969 ،

ومر بهذه المؤسسة مئات الآلاف من الشباب الذين وجدوا فيها، إلى جانب التكوين العسكري والتأهيل البدني لتحمل مشاق الدفاع.

أ -التأطير والتوجيه: بحيث يحضر الشاب في فترة التدريب لتحمل المسؤوليات على مستوى الوحدات العسكرية بما يتماشى والرتبة التي يتحصل عليها في بداية التدريب، فمهما كانت الرتبة التي تمنح للشاب الملتحق بصفوف الخدمة الوطنية فأنها تؤهله لتحمل مسؤوليات معينة، مما يجعل شباب في سن العشرين يتولون قيادة الرجال الذين يوضعون تحت سلطتهم ويقودونهم لإنجاز المهام العسكرية التي تكلف بها وحداتهم ويحافظون على العتاد .

ب -تهيئة الشعب للدفاع عن الوطن بتكوين الشباب وتعويده على العمل وفهم معنى الانضباط مع ضمان تكوين مهني للذين لا تكوين لهم مما يكنهم من القيام بأعمال كبرى لصالح البلد ككل واعيا بأوضاع البلد واحتياجاته .

ج- تجميع الطاقات الوطنية خاصة المؤهلة منها واستعمالها فيما يفيد الوطن والمجتمع في إطار شامل ومنسجم، وكذلك توطيد العلاقات بين مختلف فئات الشباب الجزائري حيث توضع كل الاختلافات الاجتماعية والثقافية والفكرية جانبا وذلك طوال فترة الخدمة الوطنية.[1]

[1] د. بهلولي أبوالفضل محمد ، **الجيش الجزائري نحو الاحترافية**، تم تصفح هذا الموقع بتاريخ 2022/04/27 على الساعة 13:00 نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.ammonnews.net/article/173974

المبحث الثاني : السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة

أمام التهديدات التي أفرزتها تحولات البيئة الإقليمية الجزائرية ، تجسدت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من خلال السلوك الإستراتيجي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب ، وتأمين التماسك الإجتماعي وحماية الحدود ، كجانب عملياتي مكمل للجانب التنظيري والتنظيمي للعقيدة العسكرية الجزائرية .

المطلب الأول : مكافحة الإرهاب

تطورت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب تبعا لتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر حيث كانت ذات بعد وطني وتحولت إلى استراتيجيات عبر وطنية ودولية

أولا : تطور الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في الجزائر

هناك ثلاث محطات أساسية للمنظومة القانونية المحددة للسياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب في الجزائر ويمكن تفصيلها كما يلي :

أ- في ظل تدابير قانون الطوارئ : فرضت حالة الطوارئ في الجزائر في فيفري 1992 لمدة عام واحد ، ثم مددت في 06 فيفري 1993 بالمرسوم التشريعي رقم 93-2 الذي جاء في مادته الأولى :" تمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 " أي من غير تحديد فترة التمديد ، واستمرت لغاية فيفري 2011.[1]

[1] مزياني فيروز ، المرجع السابق ، ص 192.

ولقد فرضت حالة الطوارئ هذه لغرض مواجهة الأزمة الأمنية في الجزائر بسبب وقف المسار الإنتخابي للتشريعيات عام 1991، وتم سن العديد من النصوص القانونية لتكييف عمل المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات الامنية والإدارية ، والقضائية بما يتلائم وطبيعة المرحلة التي انتهجت فيها السلطة الجزائرية مايصطلح عليه بسياسة " الكل الامني " وذلك بمحاولة حل الأزمة الأمنية بمواجهة أمنية تحتكم إلى اعتماد القوة والردع ، ولقد خلفت هذه السياسة الكثير من الأزمات الحقوقة (استحداث محاكم خاصة ، فتح مراكز اعتقال في أقصى الصحراء، ظهور ملف المفقودين)، نتيجة المعالجة الأمنية الصرفية التي لم تستطع أن تحد من اتساع رقعة العمليات الإرهابية ، مما استدعى ضرورة تغيير التوجه بالمزاوجة بين السياسة الأمنية القائمة على المكافحة الميدانية والعملياتية الردعية للإرهاب ، واعتماد سياسة الحوار عبر قانون الرحمة سنة 2005.

ب– سياسة المصالحة الوطنية : تمتد جذور المصالحة الوطنية إلى "قانون الرحمة" الذي سن بموجب قانون 95–12 المتضمن " تدابير الرحمة" الصادر في 25 فيفري 1995 والمكمل بقانون 99–08 المتضمن استعادة " الوئام المدني" الصادر في جوان 1999 ثم تمت ترقيته إلى "وئام وطني" ومنه إلى " مصالحة وطنية" ، التي تمكنت الجزائر من خلالها تحقيق نتائج ملموسة على مستوى مكافحة الإرهاب ، حيث مكن إنتهاجها من :

– دحر الإرهاب بتجريده من كل حجة لبقائه بعد أن عبر الشعب عن استعداده لتجاوز مآسي المرحلة ؛

– تمكين مصالح الأمن من غعداد قائمة بيانات وافرة عن التنظيمات الإرهابية ، نتيجة المعلومة التي باتت تتحصل عليها من إفادات يقدمها التائبون ، فانكشفت لها خرائط التنمظيمات الإرهابية وهياكلها التنظيمية وبناها العملياتية ، وشبكات دعمها واسنادها ؛

– دخول الجماعات الإرهابية في حالات ذعر بفعل تفككها من الداخل بعد أن وجدت قياداتها نفسها عاحجزة أمام الإجراءات المغرة التي قدمها " ميثاق المصالحة الوطنية " للتائبين من أفرادها وهو ما أنتج جوا من الخوف والشك بين أفراد الجماعات الإرهابية.[1]

ج– المنظمة القانونية لما بعد رفع حالة الطوارئ

جاء رفع حالة الطوارئ سنة 2011 في سياق الإصلاحات السياسية في الجزائر في خضم موجة الربيع العربي ، وقد استندت مكافحة الإرهاب إلى النصوص القانونية الأساسية التالية :

– الأمر 95–11 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي تضمن القسم الرابع مكرر منه " الجرائم الموضوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية " الذي عوض المرسوم التشريعي 93–05 المعدلل والمتمم للمرسوم التشريعي 92–03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب .

– القانون 05–01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها .

– الأمر رقم 11–01 المتعدل والمتمم للقانون رقم 91–23 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهمات حماية الأمن العمومي خارج الحالات الإستثنائية .

– المرسوم الرئاسي رقم 11–90 المتعلق بتجنيد الجيش الوطني الشعبي واستخدامه في إطار مكافحة الإرهاب.[2]

[1] منصور لخضاري ، المرجع السابق ، ص 148.

[2] نفسه ، ص ص 151-152.

ثانيا – مركز التوجيه العسكري ومكافحة الإرهاب :

" مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري " هو مخطط سيادي جزائري من أجل الهيمنة على التهديدات الحدودية على مسرح عمليات غير مستقر ، يعكس ضرورة القوة العسكرية الجزائرية بأبعادها وفروعها المختلفة .

يعتبر مفهوم " مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب" أو " العمليات المرتكزة على فهم عملياتي للتهديدات المطلقة (من مدخلي القيم والدين) مقاربة إجرائية للحصول على نتائج إستراتيجية أو أثر عملياتي على التنظيمات الإرهابية المتموضعة حدوديا على وجه الخصوص" .

وذلك من خلال تطبيق تعاون متعدد الجوانب بين القدرات العسكرية وغير العسكرية ، وهذه النقاربة مقاربة تكيفية تشمل الأبعاد الميدانية والعملياتية والإستراتيجية لأي اشتباك .[1]

ثالثا – التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة :

أظهرت حرب القوات المسلحة الجزائرية على الإرهاب التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة ، أي من طريقة شل الأهداف الإرهابية وإنهاكها إلى القدرة على تغيير بناءات نظم الرعب الجغرافي ، وتدمير شبكاته الإرهابية والسيطرة الإقليمية ، بإستخدام نسبة أقل من قوات نخبة الأمن القومي الجزائري ، وقد مكنت مقاربة مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب القوات المسلحة الجزائرية ، من الوصول إلى مركز الثقل في فضاءات الجمكاعات الإرهابية ألا وهو التموضع في فضاء التهديد ومساحات الرعب واختراقه.

[1] بوحنية قوي ، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي ، ط01، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017، ص 44.

ومن جهة نظر دفاعية فإن العمليات الإستخبارية الجزائرية ، تمكنت من منع العديد من الهجمات الإرهابية مع تفكيك وتعطيل شبكاتها ، وهذا بفضل تغلغل عناصر الأمن الجزائرية في أعماق الجماعات الإرهابية .[1]

رابعا : الجهد الدبلوماسي لمكافحة الإرهاب

عملت الدبلوماسية الجزائرية في إطار مكافحة إنتشار الجماعات الإرهابية على التأكيد على أهمية التعاون تالدولي لمكافحة الظاهرة إقليميا وعالميا ، فقد عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات ، وبالتالي إحتوائها وهذا لتدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية ، الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ ، وهنا أدركت الجزائر ضرورة ألا تفوت هذه الفرصة للعب دور قوي وفعال يعكس دورها في إطار الإتحاد الإفريقي ، بحيث شاركت الجزائر في اجتماع وزراء دفاع شمال إفريقيا لإستعراض القضايا مثل الأزمة الليبية وأزمة نالي والنيجر ، حيث حرصت الجزائر على معالجة النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي ، وتجنب التدخل الأجنبي بصفة عامة ، حيث باتت الجزائر أول بلد إفريقي من حيث الغنفاق العسكري يلوح بالتهديدات بمنطقة الساحل والصحراء.

وقد عملت الجزائر على المشاركة في إطار الوساطة في النزاع في كل من ليبيا ومالي من أجل التوصل لحل سلمي بين الأطراف المتنازعة ، فقد عملت الجزائر بشكل متواصل على التعاون بينهما وبين مالي باعتبار الجزائر طرفا أساسيا لنجاح إدارة الصراعات وحلها في المنطقة ، حيث يشهد للجزائر دورها الإيجابي في إدارة الصراع والوساطة بين متمردي الطوارق ، والذي أدى إلى توقيع إتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006، التي أنهت رسميا تمرد الطوارق ، إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا وسط أجواء الربيع العربي جعلهم وهم الممثلون في

[1] منصور لخضاري ، المرجع السابق ، ص 14.

الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، وقد قامت الجزائر التي ظلت ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين .[1]

المطلب الثاني : تقييم دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية

تميزت السياسة الجزائرية إتجاه الأزمات والتحديات التي واجهتها من بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية بالعقلانية ، حيث عملت على تطبيق إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ، تضمن إستقرارها الداخلي ، غير أنها تبقى في نظر بعض الدارسين والمراقبين غير كافية ، إذا ما قورنت بالوضعية الحالية ، بما يتطلب تكاتف الجهود من أجل وضع رؤية جديدة لمستقبل أفضل ، مبني على تنمية إقتصادية ، تضمن إستمرار الأجيال اللاحقة ، إضافة إلى العمل من أجل نبذ التطرف وتجفيف منابع الإرهاب ، والقضاء على الجريمة المنظمة بكافة أشكالها ، مع الدعوة إلى توحيد الجهود لنبذ التفرقة والحفاظ على المكتسبات الوطنية .

فيما عرف نشاط الدبلوماسية الجزائرية ، حركية ملحوظة ، بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها دول الجوار وتوصف على العموم بالمميزات التالية :

– الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية .

[1] سليم العايب، "الدبموماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011- ص 158.

– استخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الإفريقي ، لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب ، مما يعزز أهداف السياسة الخارجية .

– ضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية بعيدا عن التدخل الأجنبي .

– تفضل الجزئر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات إتجاه علاقتها بدول الجوار.

لكن وفي إطار هذه السياسة واجهت الجزائر مجوعة من التحديات ، حيث انتقدت من طرف الباحثين والمراقبين ، خصوصا بالتزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما انتقدت بالتزامها الصمت إزاء بعض القضايا ، فإن سياسة الجزائر الأمنية في منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص منها :

– عدم وجود علاقة بين الجزائر ودول الساحل أي وجود تقاطع وعدم الإستمرارية ، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر في القضايا العالقة ، وهذا مايفتح المجال أمام كل من المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويتيح علاقات فاعلة في منطقة وهذا مايعود بالسلب على الجزائر ومصالحها .[1]

– افتقاد الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف في منطقة الساحل وذلك من خلال أزمة ليبيا .

– قبول الدبلوماسية الجزائرية بالتدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي ، فالجزائر لاتستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي .

[1] مسكين أحمد ، دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011، مذكر تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق ةالعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي- ، ص 85.

– عدم وجود التعاون بين دول الجوار لأن الإتفاقيات الثنائية والمعددة الأطراف لايمكن تطبيقها على أرض الواقع .

– ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام ومحدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الإفريقي وهذا مايجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها.

– وجود أعباء التهديدات والأخطار المحتملة من الناحية الإقتصادية ، ويمثل عبء كبير على ميزانية الجزائر من حيث تدفق اللاجئين والتهريب .

– وجود خطورة كبيرة على الجزائر والدول الجوار من التهديدات المستمرة والمتمثلة في أزمة ليبيا التي لم تستطع التحكم في سلطة الثوار ، مما أدى إلى ظهور المليشيات الليبية المسلحة وهذا مايهدد دول الساحل .

– تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة ، وحتى الإتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والطوارق لم يتم إحترامها .[1]

المطلب الثالث : الرهانات الإستراتيجية للدفاع الوطني الجزائري

تطرح البيئة الإقليمية الجزائرية مجموعة من التحديات والرهانات على الأمن الوطني الجزائري ، سواءا على مستوى العقيدة العسكرية الجزائرية أو على مستوى الدوائر الجيوسياسية للجزائر .

أولا – تكييف العقيدة العسكرية الجزائرية مع تحولات البيئة الإقليمية

[1] مسكين أحمد ، المرجع السابق ، ص 86

تتجه الجزائر إلى إجراء تغيير جذري ولافت في العقيدة العسكرية للجيش ، بعد إدراج مادة جديدة في الدستور الجديد ، تسمح للرئيس الجزائري بإرسال وحدات من الجيش خرج الحدود ، سواءا للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية أو في عمليات استعادة السلام في دول منطقة الجوار ، وأدت التطورات التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا، سواء بسبب وجود المجموعات المسلحة في مالي والنيجر أو تدشين قواعد عسكرية لدول إقليمية وغربية في منطقة الساحل ، أو بسبب ارتفاع منسوب التوترات والحروب الأهلية في ليبيا إلى تضرر المصالح الإستراتيجيية للجزائر وأمنها الحدودي ، ماستلزم إجراء مراجعة عميقة للعقيدة الدفاعية للجيش الجزائري ، لتكييفها مع التطورات الراهنة .

ثانيا : تأمين العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري :

يتضمن تأمين العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري في رسم استراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة بالساحل الإفريقي خصوصا في ظل الفشل الدولاتي في المنطقة ، مثل حالة ليبيا ومالي التي تمثل عمق استراتيجي للجزائر .

ينبغي على الجزائر ضمان استمرارية التفوق العسكري الإقليمي بما يحقق الردع الإقليمي الأمر الذي يؤدي إلى احجام صناع القرار في الدول المجاورة عن التفكير في خوض حرب بالمعنى التقليدي أو تهديد المصالح الإستراتيجية الإقليمية للجزائر ، كذلك ينبغي إعداد نخب من وحدات المخابرات الخاصة القادرة على التدخل في سرية تامة في أكثر من بلد في وقت واحد للدفاع عن المصالح الإستراتيجية للجزائر ، والرفع من مستوى اليقظة الإستراتيجية القائمة على معرفة مايخطط له أعداء البلد مما يمكن من بلورة الإستراتيجية المضادة .[1]

[1] مزياني فيروز ، المرجع السابق ، ص 235

إن الصراع القائم اليوم ليس صراع بالمعنى التقليدي بمعنى جيش ضد جيش ، وإنما هو صراع معلومات واستراتيجيات تعتمد على وصول المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب إلى مراكز صنع القرار وترجمتها إلى أفعال ميدانية ذات تأثير ، وكذا هو صراع تخوضه نخب خاصة من الوحدات الإستخبارية ، مما يستلزم ضرورة الرفع من الفعالية العسكرية بشقيها لضمان استمرارية الثقل الإستراتيجي الإقليمي للجزائر.[1]

[1] مزياني فيروز ، المرجع السابق ، ص 236

الخاتمة

من الواضح جدا شدة تأثر الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الاقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وافريقية ساحلية والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر"، وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث ترتبط علائقيا ببعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط الجزائر بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية(مغاربية، عربية، افريقية، متوسطية.

اختصار مقتضية جعلت البيئة الأمنية الجزائرية مهددة من الخارج فقط ،فهناك تحديات مرتبطة بالبيئة الإجتماعية للجزائر تؤثر عليها التركيبة الإجتماعية التي شكلت خطرا كبيرا لاهو سوء ادارة التنمية في الجنوب خاصة بمناطق الحدودية والتطبيق مع سوء ادارة ملف التنمية وانخفاض اسعار النفط يجعل الأمر أكثر شعورا بعدم الأمن لقاطني الجنوب.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي يمكن تلخيصها كالتالي :

- تعتمد صياغة الإستراتيجية الأمنية على تحديد أوليات الموارد المتاحة بشكل فعال ، مع تكييفها وتحديث محتواها وفقا للتغيرات في المشهد الإستراتيجي ، فهي تعني استخدام مقومات وتوظيف وتطوير جميع عناصر القوة التي تمتلكها الدولة لتحقيق أهدافها.
- للأمن عدة مستويات فالأمن يحافظ على إستقرار البيئية الداخلية للدولة ، كما يحميها من التهديدات الخارجية المختلفة خاصة من الجريمة المنظمة بأشكالها المتعددة. أما على المستوى الدولي فهو يضمن و يحافظ على أمن الدول من العدوان، والأطماع التنافسية.

- تأثر الجزائر بمحيطها الغير مستقر في دول الجوار عقب ما عرف بالربيع العربي ، و هو ما ألقى عليها حمل ثقيل في الحفاظ على إستقرارها ، إنطلاقا من المساهمة في ضمان إستقرار دول الجوار.
- أحاطت بالجزائر عدة أزمات هددت أمنها ، من بينها أزمة مالي المعقدة ، وكذا أزمة ليبيا الأكثر خطورة ، نظرا لإنتشار الأسلحة و الجماعات الإرهابية المتطرفة ، وتهديدها لمصالح الدولة الجزائرية و سلامة حدودها.
- تسعى الإستراتيجية الأمنية للتأثير في بيئة المستقبل وصياغتها ، بدلا من الإكتفاء بردود الفعل عليها ، وبذلك تكون الإستراتيجية ذات طبيعة استباقية ، بمعنى أنه تصاغ قبل حدوث الأزمات ، موظفة كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة .
- يوفر الفكر الإستراتيجي صورة واسعة للبيئة الأمنية ويتيح لنا الإستعداد بشكل أفصل للمخاطر المحتملة والتهديدات المستقبلية ، بالتركيز على المعرفة الواسعة والعميقة للقضايا الامنية ، التنبؤ بالتطور المستقبلي للأمن والقضايا الإستراتيجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1. إسماعيل معراف ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 .
2. بوحنية قوي ، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي ، ط01، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017.
3. حسن علاوي خليفة، النظرية الإستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة ، 2012.
4. زكي زكى حسن زيدان، الاستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الأمن للدولة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي ،دار الكتاب القانوني ، طنطا، 2.
5. السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، الطبعة الأولى، بيروت : جداول للنشر والتوزيع، 2011.
6. صلاح العقاد ، السياسة والمجتمع في المغرب العربي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1971.
7. عمار بن سلطان ، كيفية حل المشاكل الدولية و كيفية تنظيم المجتمع الدولي مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية ، الجزائر، اكسيج كوم للد راسات و النشر و التوزيع.2011.
8. فايز محمد الدويري ، الأمن الوطني ، (الأردن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ،2013.
9. قطوش عز الدين ، الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة ، الجزائر ، دار الكتاب الحديث ، 2015.
10. مجدي إبراهيم، الإستراتيجية العسكرية. المبادئ و المقومات، دمشق ، دار العلوم للنشر ،الجزء01، 2005.

11. منصور لخصاري ، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات ، ط1، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015.

ثانيا : المجلات والمقالات

1. " الهجوم الارهابي على مركب الغاز بتيقنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الارهاب بكل حزم"، مجلة الجيش الجزائر، العدد 594 ، جانفي 2013 .

2. برابح حمزة ، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية ، العدد السادس جوان 2017، تاريخ النشر 2017/04/22، المركز الجامعي بريكة .

3. جبر حافظ عبد العظيم، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38 .

4. رقدي عبد الله، "مسألة استقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي 24– 25 نوفمبر 2013 ، جامعة قالمة.

5. زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام، المجلد: 46 ، العدد 184 ، أفريل 2011.

6. سليمان عبد الله الحربي ، "مفهوم الامن : مستوياته و صيغه و تمديد اته – دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" المجلة الدولية للعلوم السياسية العدد 11 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية جويلية 2002 .

7. صابر رمضان ، "أبعد من مالي : أزمة الشمال الإفريقي" ، جريدة القدس ، العدد 7345،30 جانفي 2013.

8. عبدالسلام يخلف ، " منطقة الساحل ومنطق المفاهيم : من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية " ورقة بحث ملتقى حول : " الساحل ضمن استراتيجية القوى ، الجزائر ، 20 مارس 2015.

9. علي بوشربة وبوعلام بولعراس، "الجزائر في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة"، مجلة الجيش الجزائر العدد. 618 ، جانفي 2015.

10. كمال بن يونس، " التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة: مركز الأهرام المجلد 46 ، العدد: 184 ، أفريل 2011 .

11. محمد الصالح بوعافية، "دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية"، في أعمال الملتقى الدولي : الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12 و 13 نوفمبر 2014 .

12. نسيم بلهول ، "فهم وبناء العظمة العسكرية من مدخلي الميتاسوسيولوجيا الحربية وبحوث العمليات" ،سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية ،كتاب اكاديمي محكم صدر بالتنسيق مع مجلة دفاتر السياسة والقانون وبالتعاون مع مخبر اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ،جامعة ورقلة ،في 13-12 نوفمبر 2014.

ثالثا : الرسائل الجامعية

1. امحند برقوق "دراسة الأمن الدولي : مقاربة نظرية : محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة اولى ماجستير في مقياس العلاقات الإستراتيجية و جيوبوليتيكية تخصص العلاقات الدولية و الأمن الدولي كلية الحقوق و العلوم السياسية وهران 20 آفريل 2010.
2. بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.
3. سليم العايب، "الدبموماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011.
4. عبابد شموسة ،الإستراتيجية الأمنية الجزائرية مشتركة في مكافحة الإرهاب ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ، 2020/2019.
5. فيروز مزياني ، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة 1 ، 2021/2020.
6. مسكين أحمد ، دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص : ساسات عامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي ، 2019/2018.

7. مسكين أحمد ، دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011، مذكر تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي- .

رابعا : المواقع الالكترونية

1. بلهول نسيم ، ''العقيدة العسكرية القومية الجزائرية :أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الإستراتيجي '' ،تم تصفح هذا الموقع في 2022/04/03 على الساعة 18:00 نقلا من الموقع الالكتروني: http://babalmaghariba.org/?p=680

2. خير الدين باشا، 28 سنة، ماجستير بحث في القانون العام و العلوم السياسية. محلل قانوني بعدد من المنظمات غير الحكومية و مهتم بالعلاقات الدولية. تم تصفح هذا الموقع في 2022/04/03 على الساعة 17:00 نقلا من الموقع الالكتروني https://nawaat.org/2022/01/07/

3. د. بهلولي أبوالفضل محمد ، الجيش الجزائري نحو الاحترافية، تم تصفح هذا الموقع بتاريخ 2022/04/27 على الساعة 13:00 نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.ammonnews.net/article/173974

II– مراجع باللغة الأجنبية

1. Bouhania Goui, 'Is the Algerian Military mightier than the law?policy alternatives ',arab reform initiative ,july 2015.